المحاضرة الرابعة

التوازن الاقتصادي وفق المنظور الكينزي.

خصصت هذه المحاضرة لدراسة التوازن في النموذج الكينزي وذلك بالتطرق لدالة الاستهلاك الكينزية (أسسه وخصائصها)

أسس التحليل الكينزي:

إن أغلبية الأسس التي بني عليها كينز أفكاره تنطلق من انتقاداته للفرضيات التي وضعتها المدرسة الكلاسيكية ومن بينها ما يلي:

A. يرفض كينز فكرة أن الاقتصاد يشتغل في حالة من التوازن والمتناسبة مع حالة التشغيل الكامل، بل يذهب إلى أن الاقتصاد قد يكون في حالة متوازن ولكن وفق ثلاث إمكانيات:

1. **التوازن الناقص**: وهو التوازن الذي يتحقق عند مستويات أدنى من مستوى التشغيل الكامل وأن هناك بطالة لجزء من عناصر الإنتاج وأن البطالة التي تصيب اليد العاملة هي بطالة إجبارية وليست بطالة اختيارية كما يعتقد الكلاسيك، وأن وضعية التوازن هذه تعد بالنسبة إلى كينز هي الوضعية الطبيعية للاقتصاد.
2. **التوازن المثالي**: وهو التوازن الذي يتحقق والاقتصاد يعمل في مستوى التشغيل التام، وهذه الوضعية تعد بالنسبة إلى الكلاسيك الوضعية الطبيعية، أما بالنسبة إلى كينز فتعد حالة مؤقتة لا تلبث الأوضاع أن ترجع إلى حالتها الطبيعية والمتمثلة في حالة التشغيل الغير التام.
3. **التوازن الزائد**: وهو التوازن الذي يمكن أن يقع في مستويات تتعدى مستوى التشغيل الكامل حيث في هذه الحالة الإنتاج لا يكفي لسد الطلب الكلي لأن جهاز العرض قد وصل إلى طاقته القصوى، مما سيؤدي حتما إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار لامتصاص الطلب الزائد، تعد هذه الحالة بالنسبة إلى كينز حالة مؤقتة.

B. رفض كينز منطلق فكرة الرشادة الاقتصادية عند الكلاسيك والتي بالنسبة إليهم تنطلق من فكرة العلم التام للأفراد والمؤسسات بمستويات الأجور والأسعار في مختلف الأسواق، إلا أن كينز يرى بأن الأسعار والأجور ليست معومة والأفراد والمؤسسات ليسوا على دراية كافية بها، وبالتالي ستكون تصرفاتهم (رشادتهم) ليست بنفس الدقة والدرجة التي كانت تفترضها المدرسة الكلاسيكية.

C. إن الفترة التي أخذها كينز في الدراسة هي الفترة القصيرة الأجل وهذا عكس التحليل الكلاسيكي الذي ذهب إلى دراسة الفترة الطويلة، حيث كينز في دراسته للفترة القصيرة يكون قد تخلص من مشكلة الأسعار حيث في هذه الفترة تكون الأسعار شبه ثابتة لذا نجد في نموذجه البسيط أنه لم يتطرق إلى العلاقة بين كل من العرض والطلب من جهة والأسعار من جهة أخرى.

D. إن الأسلوب الذي درس به كينز التوازنات كانت تختلف عن طبيعة التحليل الكلاسيكي، فكينز يعتمد على تحليل متكامل حيث يأخذ من الوحدات النقدية كأساس للتقييم وعنده يصعب الفصل بين ما هو نقدي وما هو حقيقي ومنه اختفاء لفكرة الازدواجية في التحليل التي كانت تتبناها المدرسة الكلاسيكية.

E. رفض كينز فكرة حيادية النقود التي كانت تعد منطلقا للتحليل الكلاسيكي، فبالنسبة إليه النقد نشاط يؤثر في النشاط الاقتصادي ويتأثر به، فالزيادة في الرصيد النقدي قد يؤدي إلى الارتفاع في المستوى العام للأسعار، ولكن إذا كان هذا الاقتصاد يشتغل في مستوى دون الاستخدام التام لكل عناصر الإنتاج فيحفز هذا الارتفاع في الأسعار المنتجين إلى الرفع من طاقات الإنتاج وبالتالي سيتجه الاقتصاد نحو التشغيل الكامل، ومنه يستخلص فكرتين:

- أن الزيادة في الكتلة النقدية قد أثرت على الأسعار التي بدورها قد حفزت المنتجين على زيادة الإنتاج.
- بالنسبة إلى كينز ليس كل ارتفاع في المستوى العام للأسعار له تأثير سلبي على النشاط الاقتصادي بل يمكن لهذا الارتفاع أن يدفع بالاقتصاد الوطني إلى مستويات تقترب من حالة التشغيل التام وبالتالي يمكن تسمية هذا الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالتضخم الصحي وهو عند كينز يقارب 2%.

F. إن الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالنسبة إلى كينز لا يصيب جميع السلع بنفس الدرجة وفي نفس الوقت، كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية لذا كينز يقسم المنتجات إلى سلع وخدمات استهلاكية ومنتجات رأسمالية وإن حدث هذا الارتفاع فسيصيب أولا القطاعات المنتجة للسلع الاستهلاكية مما يحقق أرباحا إضافية الأمر الذي يدفع بالتجار إلى المزيد من الطلب عليها مما يدفع بالمنتجين إلى تكييف الإنتاج وفق ذلك بالرفع من الطاقة الإنتاجية بزيادة اقتناء السلع الاستثمارية ومنه سترتفع الأسعار في القطاعات المنتجة للسلع الرأسمالية في المرحلة.

G. إن كينز قد طعن في فكرة ثبات الأسعار النسبية خاصة عند ارتفاع المستوى العام للأسعار، حيث كانت تنظر المدرسة الكلاسيكية إلى أن السلع تبادل بالسلع وما النقد إلا وسيط وأن هذه العلاقة التي تربط السلعة الأولى بالسلعة الثانية ثابتة لأنها تتحدد وفق متغيرات حقيقية وليست نقدية، حيث إذا كان سعر السلعة الأولى هو 20دج والسلعة الثانية هو 30دج فالسعر النسبي هو $\frac{P1}{P2} = \frac{2}{3}$ وتضاعفت الأسعار فسيصبح سعر السلعة الأولى 40 وسعر السلعة الثانية 60، بينما السعر النسبي بين السلعتين فسيضل ثابتا وهو $\frac{P1}{P2} = \frac{2}{3}$، وهذا

الثبات في الأسعار النسبية كان يفترض حتى في أسعار الإنتاج من معدل الأجر وسعر الفائدة ومعدل الربح الخ... بينما في الواقع وهذا ما ذهب إليه كينز هو أن الزيادة في الأسعار ستؤدي إلى تزايد في إحدى مركبات الدخل وهي الأرباح دون الأجور الأمر الذي سيخل بفكرة التناسب بين الأجور والأرباح، ومنه تضاعف الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الكتلة الأجرية ولكن ليس إلى مستوى تضاعف الأسعار، ومنه إنفاق هذه الطبقة (بالوحدات الحقيقية) سيكون أقل مما كان عليه في السابق، عكس ما تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأنه يبقى الحجم الحقيقي من السلع ثابتا.

<u>مثال توضيحي</u>:

إذا كان معدل الأجر (النقدي) هو 100دج للساعة وأن العامل يشتغل 30 ساعة أسبوعيا ومنه سيتحصل على دخل أسبوعي يقدر بـ3000دج.

إذا كان هذا الدخل ينفق كليا على سلعتين (X1 وX2) فقط،

منها 1500دج على X1 (100 وحدة بسعر 15دج للواحدة)

1500دج للسلعة الثانية (50 وحدة بسعر 30دج للواحدة)،

فإذا تضاعف كل الأسعار (النقدية) فسيؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني

ولكن كيفية توزيعه على عناصر الإنتاج ستتغير حيث الأجراء لن يستفيدوا من كل الزيادة وبالتالي معدل الأجر النقدي سوف لن يتضاعف بنفس قدر تضاعف الأسعار ولنفرض أنه ارتفع فقط إلى 150دج للساعة.

وعليه سيتحصل هذا الفرد على دخل نقدي أسبوعي يقدر بـ4500دج (150دج×30س)

فإذا صنفنا السلعة الأولى كسلعة ضرورية فيسكون من الصعب التخلي عنها (ثبات الحجم المستهلك $X_1=100$ بسعر [$P_2=15\times2=30$]) وعليه يصبح ما يخصص للإنفاق عليها هو ($100\times30=3000$).

وما تبقى يخصص لاقتناء 25 وحدة فقط من السلعة الثانية (الغير ضرورية) حيث ما تبقى من الدخل (4500-1500=3000) وأن السعر قد تضاعف ($P=30\times2=60$).

وبالتالي حجم الوحدات التي اشتراها هذا الفرد هي 125 (100+25) عوضا عن 150 (100+50) مما يدل بأن الارتفاع في المستوى العام للأسعار من شأنه التأثير سلبا على الحجم الحقيقي للطلب الكلي والإنفاق الكلي وهذا بسبب أن الارتفاع في الأسعار يؤدي إلى ارتفاع الدخل الوطني ولكن يؤثر في نفس الوقت على كيفية توزيع هذا الدخل على عوامل الإنتاج المساهمة في تكوينه.

كما يؤثر الارتفاع في المستوى العام للأسعار على الكميات المطلوبة من السلع ولكن ليس بنفس نسبة ارتفاع الأسعار خاصة إذا تعلق الأمر بالمفاضلة بين السلع الضرورية وغير الضرورية، فعند تضاعف الأسعار لا يرتفع الدخل النقدي للأجراء بنفس النسبة (ارتفع 1,5) (لأن الجزء الأعظم سيذهب كأرباح) مما يؤثر على كيفية إنفاقه الأمر الذي سيؤثر على الإنفاق الحقيقي الذي قد ينخفض بالرغم من زيادة الدخل النقدي (في المثال انخفض عدد الوحدات الحقيقية من 150 إلى 125)، وهذا عكس الفرضية التي بنيت عليها المدرسة الكلاسيكية، حيث تفترض بأن التناسب بين الأجور والأرباح يبقى ثابتا وإذا تضاعفت الأسعار ستتضاعف كل من الأجور والأرباح ومنه ما كان يقتنى من وحدات حقيقية لا يتغير.

H. انتقاد فكرة أن النقد لا يطلب لذاته، وفكرة اليقين، الدراية التامة للأفراد، كما أضاف كينز فكرة أساسية في التحليل الاقتصادي وهي أن النقد يمكن أن يطلب لذاته مما دفعه إلى دراسة الطلب على النقد وتحليل مركباته حيث يطلب النقد للقيام بالمعاملات وهي الفكرة التي تبنتها المدرسة الكلاسيكية كما يطلب (يحتفظ به) للاحتياط من ظروف المستقبل وعدم اليقين (انتقاد فكرة اليقين والعلم التام أو الدراسة الكاملة للأفراد بالأوضاع) وأخيرا قد يطلب النقد ويحتفظ به لتمكين الفرد من القيام بالمضاربة وعليه فالنقد سيطلب لذاته، وهذا الطلب الأخير من شأنه هو الآخر أن يجعل من النقد نشطا، الأمر الذي دفع بكينز إلى إضافة (استرجاع) الوظيفة الثالثة للنقد وهي وظيفة مخزن للقيمة بالإضافة إلى وظيفتي مقياس للقيمة ووسيط في المبادلات حيث أن تجاهل هذه الوظيفة من طرف الكلاسيك هو الذي كان سببا في اعتبار النقد حياديا.

I. انتقاد فكرة "الادخار ما هو إلا شكل من أشكال الإنفاق" وكذلك انتقاد التطابق الدائم بين الادخار والاستثمار: بناءا على هذه الفكرة الأخيرة يرى كينز أن جزءا من الدخل النقدي الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية ليس بالضرورة سيتم تحويله إلى إنفاقه في شراء السلع الإنتاجية أو الاستثمارية، فالنقود التي تدخل إلى أرصدة الأفراد عادة ما تكتنز لزيادة أرصدتهم النقدية وبالتالي ليس دائما $I=S$ عكس الكلاسيك الذين كانوا ينظرون إلى أنها دائمة التحقق لأنه بالنسبة لهم كل ما يدخر سيستثمر وهذا انطلاقا من تعظيم منفعة الفرد بتوظيف المدخرات بالبنوك للحصول على الفوائد.

J. انتقاد كينز فكردة اليد الخفية التي تدفع بالاقتصاد إلى الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والتي كان يرى فيها الكلاسيك أنها قادرة على إرجاع وإعادة الأمور إلى حالة التوازن "المثالية" إن حدث خلل ما، حيث أظهرت أزمة 1929 أن هذه الآلية غير قادرة لوحدها في إعادة التوازن في حالة من التشغيل الكامل.

K. انتقاد فكرة الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي: حيث أزمة 1929 دفعت بكينز إلى اقتراح تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية لتصحيح الأوضاع، وهو عكس قناعة الكلاسيك التي كانت ترى بأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من شأنه عرقلة النشاط الاقتصادي فقط.

L. انتقاد اليد الخفية معناه الطعن في فكرة التوازن التلقائي للأسواق لأنه بالإضافة إلى ما سبق فالأسعار والأجور ليست مرنة، فظهور النقابات وتكتلها من شأنه التأثير على مرونة الأجور حيث النقابات ترفض انخفاضها بل تنادي دائما برفع الأجور مما يجعل من انخفاض الأسعار أمرا مستحيلا لأن السعر يتشكل أساسا من الأجور، وبالتالي انتقاد لفرضية المرونة المطلقة للأسعار ومنه فشل التلقائية التي كان يسير وفقا لها نظام السوق.

M. خضوع اقتصاديات الدول إلى ما يعرف بالدورات الاقتصادية التي لم تعالجها المدرسة الكلاسيكية (الانتعاش-التضخم-الانكماش-الكساد).

N. كما انتقد كينز أهم ركيزة كان يقوم عليها الفكر الكلاسيكي وهي قانون ساي للأسواق لأن ساي من خلال وضعه لهذا القانون كان يرى بأن الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج من خلال قيامها بالعملية الإنتاجية سينفق كلية في شراء هذا الإنتاج، إلا أن كينز رأى بأن ذلك أمر غير منطقي، وإلا لما حدثت أزمة 1929، حيث الأزمة ما هي إلا اختلال في التوازن واستمرارها قد أظهر بأن هناك مشكل تصريف للمنتجات التي عجز "قانون ساي" إيجاد منفذ لها وبالتالي تكدس للسلع والذي معناه أن هناك جزء من دخل الفترة لم ينفق خلال نفس الفترة وعليه فيجب على المؤسسات (قطاع الإنتاج) التركيز على حجم ما سوف يطلب أو ما سوف يشترى والذي له علاقة بالدخل والإنفاق والقوة الشرائية (الطلب الفعال) وليس إلى ما ينتج فقط لأن هناك عوامل نفسية وسيكولوجية تؤثر في الإنفاق تجاهلتها كلية المدرسة الكلاسيكية.

إن كينز من خلال انتقاداته لأسس وفرضيات التحليل الكلاسيكي يكون قد توصل إلى أنه ومن أجل إحداث التوازن يجب التركيز على جانب الطلب الكلي وليس على جانب العرض الكلي، فالعرض بالنسبة إليه يجب أن يكون خاضعا للطلب وليس العكس كما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية.

حيث عند محاولة معالجة أزمة 1929 وجد بأن مسببات الأزمة تكمن في جانب الطلب (قصور الطلب) وليس في جانب العرض (الذي به فائض في الإنتاج) لذا كان اهتمامه منضبا على دراسة هذا الجانب فقط دون غيره (لم يتناول الإنتاج أ دالة الإنتاج) بل تعداه إلى دراسة وتحليل مركبات هذا الطلب حيث الطلب عنده نوعان إما:[1]

- طلب على السلع والخدمات النهائية وتتمثل في دراسة طلب قطاع الأفراد وطلب قطاع الحكومة وطلب قطاع الإنتاج وطلب قطاع العالم الخارجي.
- طلب على النقد والذي حلله إلى مكوناته أو دوافعه، فالنقد عنده يطلب إما بدافع المعاملات أو بدافع الاحتياط أو بدافع المضاربة وهذا الدافع الأخير أعطى له كينز أهمية خاصة لأن له علاقة بسعر الفائدة بل ويحددها على عكس المدرسة الكلاسيكية التي كانت ترى بأنها تتحد فقط بحجم المعروض من المدخرات وحجم الطلب على السلع الاستثمارية.

إن كينز لما تناول موضوع الطلب تناوله تحت تسمية الطلب الفعال عكس الكلاسيك الذي تناولوا جانب العرض دون سواه، حيث يعرف الطلب الفعال بأنه ليست الرغبة فقط في الحصول على السلع بل تلك الرغبة في الحصول على السلع ومصحوبة في نفس الوقت بالقوة الشرائية هو الدخل أي أن الطلب الفعال هو الطلب الذي سيتحول فعلا إلى إنفاق فعلي.

ثالثا: مبدأ الطلب الفعال Demande Effective:

إن كينز من خلال نظريته العامة (1936) حاول البحث في ظاهرة البطالة وكيفية معالجتها حيث يذكر في كتابه "هدف دراستنا هو اكتشاف العوامل المحددة لحالة البطالة" ويذهب في تحليله لهذه الوضعية إلى أن حجم العمالة لا يتحدد بناءا على ما يفرزه سوق العمل أي بناء على الطلب على العمل وعرض العمل وإنما يتحدد في سوق السلع والخدمات (سلع استهلاكية + إنتاجية)، حيث يذكر "إن حجم العمالة يحدد بقيمة (الناتج) الذي يرغب المنظمون تحقيقه من الإنتاج الملائم له".

كما يضيف أيضا أن حجم العمالة يتحدد بتقاطع منحنى العرض الكلي والطلب الكلي، مع العلم أن الإنتاج نفسه يتوقف بناءا على كل من الطلب الفعلي على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية، وهذا ما يعرف بالطلب الفعال La Demande Effective (الذي عرفناه سابقا) والطلب الفعال هنا لا يقصد به ذلك الطلب الذي يتحدد فعليا في السوق، فالطلب الفعال إذن يمثل قيمة ذلك الطلب الكلي الذي سيصبح واقعا (أي الطلب المقرون بالقوة الشرائية والذي سيتحول فعليا إلى إنفاق) لأنه وبمراعاة شروط العرض الكلي سيتلاءم مع مستوى العمالة (حجم الإنتاج يتحدد بناءا على الطلب الفعلي الذي يتحدد بناءا على الدخل الوطني الذي هو الآخر يتحدد بناءا على الأجور [أكبر نسبة من الدخل] يتحدد بناءا حجم العمالة) الذي يؤدي إلى تعظيم آمال المنظمين في تحقيق المزيد من الأرباح.

---

[1] J.M.Keynes (1883-1946) :La théorie générale de l'emploi ;l'intérêt et de la monnaie ;1936. P p 19-33.

إذن وببساطة الطلب الفعال (الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية الذي تطلبه مختلف القطاعات) ما هو إلا الدخل الكلي (حيث معروف أن الدخل هو الأجور + الأرباح) أو هو الإنتاج الكلي (الإنتاج من السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية).

ويشكل هذا المبدأ أساس النظرية العامة لكينز حيث يعتقد هذا الأخير أنه إذا كانت هناك وفرة من الطاقات الإنتاجية (حالة تشغيل غير تامة) فإن المشكلة تكمن في البحث عن كيفية استعمال واستغلال هذه الطاقات الإنتاجية الغير مشغلة إذ أن عدم استعمال هذه الطاقات الإنتاجية قد أدى (سيؤدي) إلى انخفاض الطلب الكلي، وقصوره وبالتالي حدوث فجوة بين الطلب الكلي والعرض الكلي.

وعند دراسة مركبات الطلب الفعال والمتمثلة أساسا في كل من:

الطلب الكلي=الطلب على السلع الاستهلاكية (C)+الطلب على السلع الاستثمارية (I)+الطلب قطاع الحكومة (G)+ طلب قطاع العالم الخارجي (X).

لقد ركز كينز على طلب السلع الاستهلاكية أو طلب قطاع الأفراد وهذا بحكم أنه يشكل أهم مركبات الطلب الكلي حيث لوحدها تمثل نسبة 75% من الطلب الكلي يليها الإنفاق الاستثماري ثم الإنفاق الحكومي وأخيرا الصادرات، كما يظهر هذا الاهتمام من خلال الانطلاقة أولا بدراسته دالة الاستهلاك ثم كمرحلة ثانية دالة الاستثماري أو الطلب على السلع الاستثمارية.

ولدراسة التوازن الاقتصادي الكلي وفق النموذج الكينزي يؤخذ بعدة نماذج تكون الانطلاقة من النموذج البسيط (نموذج بقطاعين ق.الأفراد وق.الإنتاج) أين يستغنى عن القطاعات الأخرى، ثم الانتقال إلى النماذج الأكثر واقعية.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة سلوك وتصرف قطاعي الأفراد والإنتاج (دراسة الاستهلاك والادخار بالنسبة للقطاع الأول والاستثمار بالنسبة للقطاع الثاني) إلى استنباط العوامل المؤثرة ومنه تحديد نوع العلاقة (الدالة).

رابعا: الطلب على الاستهلاك:-

قبل تعريف الاستهلاك يجب الإشارة إلى أن مصطلح الاستهلاك قد يتضمن أو يشار به إلى جوانب مختلفة منها:

- قد يشير بالاستهلاك إلى استعمال السلع والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى والذي عادة ما يسمى اصطلاحا الاستهلاك الوسيط أو مستلزمات الإنتاج.
- كما يشير إلى الاهتلاك والاندثار والذي يقصد به تآكل رأسمال خلال القيام بالعملية الإنتاجية، ويعبر عنه بمصطلح الاستهلاك الإنتاجي.
- كما قد يشير إلى استعمال السلع النهائية والخدمات قصد تلبية حاجيات إنسانية مباشرة ويسمى اصطلاحا الاستهلاك النهائي وهو أساس النظرية الكينزية، حيث الاستهلاك يقصد به الاستهلاك الكلي والذي يعبر عن مجموع استهلاكات الأفراد خلال فترة زمنية.

والاستهلاك النهائي هو ذلك الاستهلاك الذي يسمح بتلبية حاجات إنسانية وهذا باستعمال وتحطيم السلع والخدمات النهائية دون أن يكون لها أثر على الإنتاج (زيادة أو نقصانا).

1. **تعريف الاستهلاك:**

يعرف الاستهلاك اقتصاديا على أنه استخدام السلع والخدمات الاقتصادية بقصد إشباع الرغبات الإنسانية إشباعا مباشرا (بمعنى استخدام السلع والخدمات النهائية الاستهلاكية).

ومنه يمكن تعريف الاستهلاك النهائي (الإنفاق) بأنه مجموع ما ينفقه الأفراد خلال فترة زمنية معينة لحصول على السلع والخدمات (النهائية) التي تسمح لهم بتلبية حاجياتهم.

2. **الاستهلاك كدالة في الدخل:**

يرجع الفضل إلى كينز في ربط الاستهلاك الكلي بالدخل الكلي ومنه جعل الاستهلاك دالة في الدخل، فقد أظهر في كتابه النظرية العامة بأن الاستهلاك (الإنفاق الاستهلاكي) يعتمد بصورة أساسية على مستوى الدخل (الدخل المتاح)، كما يشير إلى أن الإنفاق الاستهلاكي يتجه إلى الزيادة مع الزيادة في مستوى الدخل ولكن بدرجة أقل من هذه الزيادة في الدخل، حيث يذكر كينز أنه "في المتوسط وغالبا، فإن الأشخاص يتجهون إلى زيادة استهلاكهم كلما ارتفعت دخولهم ولكن بنسبة أقل".

وبالرغم من تعدد الدراسات التي تناولت موضوع الاستهلاك إلا أن الفكرة الأساسية تقتضي بأن الدخل هو العامل الأساسي المحدد لحجم الإنفاق الاستهلاكي.

وهذه العلاقة بين الدخل والاستهلاك والتي يطلق عليها دالة الاستهلاك توضح حجم الإنفاق الذي يرغب المستهلكون في إنفاقها على السلع والخدمات الاستهلاكية (النهائية) عند مستوى ممكن (معين) من الدخل ومنه يصبح الإنفاق دالة في الدخل على النحو التالي: $C = f(Yd)$، وإذا كانت هذه العلاقة خطية تكتب على الشكل التالي:

$C = c(Y_d) + C_0$.

حيث C: حجم الإنفاق الاستهلاكي المتوقع

C_0: الاستهلاك التلقائي ويشير إلى الإنفاق الاستهلاكي عندما يكون الدخل مساويا إلى الصفر

c: الميل الحدي للاستهلاك

Y_d: الدخل القابل للتصرف.

حيث الدخل المتاح ما هو إلا الدخل الوطني مخصوما منه كل الضرائب (والاقتطاعات) مضافا إليه مختلف الإعانات والتحويلات $Y_d = Y - T_x + T_R$.

Y: الدخل الوطني(المتاح)

T_X: مختلف الضرائب على الدخل و T_R: المدفوعات التحويلية

والهدف من تحديد هذه العلاقة يتمثل في معرفة تصرفات وميول المستهلكين (قطاع العائلات) نتيجة التغيرات التي تحدث في مستوى الدخل، وعند إيجاد هذه العلاقة يمكن وضع التوقعات الخاصة بالطلب الاستهلاكي للسنوات المقبلة وهو أحد أهداف الدراسة (توقع حجم الإنفاق لتحديد حجم الإنتاج).

مثال: إذا كانت لدينا الدالة التالية $C = 20 + 0.9(Y_d)$

وكان الدخل المتاح المتوقع خلال السنوات القادمة هو:

Yd	200	250	300	350	400	500

المطلوب: إيجاد حجم الإنفاق الاستهلاكي (الطلب الاستهلاكي) عند كل مستوى من مستويات الدخل.

الحل:

الدخل المتاح: Yd	200	250	300	350	400	500
الاستهلاك: C	200	245	290	335	380	480

ملاحظات:

عندما يكون الدخل مساويا إلى الصفر $Yd=0$ يكون حجم الإنفاق الاستهلاكي مساويا إلى C_0 (الاستهلاك التلقائي Consommation autonome) وهذا معناه أن أفراد المجتمع سيقومون بالإنفاق ($C=C_0=20$) حتى ولو كان دخل هذا المجتمع معدوما (الدخل الوطني=$Y_d=0$).

ويفسر هذا بأن أفراد المجتمع سيمولون هذا القدر من الإنفاق بالاعتماد على المدخرات السابقة (ادخار سالب). ولكنه عندما يكون $Y_d=0$ فحجم الإنتاج سيكون مستويا إلى الصفر لأن الدخل=الإنتاج، وبالتالي لا وجود للسلع الاستهلاكية، لذلك (C_0) لا معنى لها من الناحية الاقتصادية وإنما يتم الاستعانة بها رياضيا لإيجاد الدالة وشكل المنحنى.

رسم الدالة:

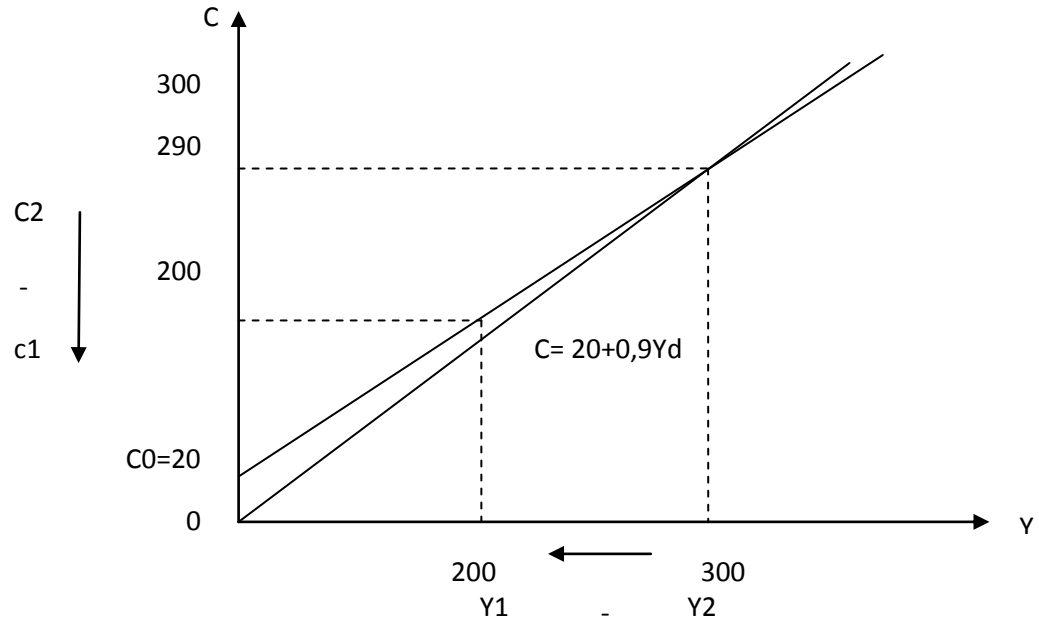

حيث نلاحظ أنه في الفترة الطويلة عندما انخفض الدخل من 300 إلى 200 فلم ينخفض الاستهلاك إلا بمقدار قليل.

المثال الثاني: أي البيانات أكثر تمثيلا للواقع

الحالة الأولى:

Y_d	100	200	300	400	500
C_1	100	150	200	250	300

الحالة الثانية:

Y_d	600	700	800	900	1000
C_1	800	900	1000	1100	1200

الحالة الثالثة:

Y_d	10	20	30	40	50
C_1	20	40	60	80	100

الحالة الأولى: الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{50}{100} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$ =0,5 وهو أقل من الواحد أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق ولكن بنسبة أقل من زيادة الدخل.

الحالة الثانية: الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{100}{100} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$ =1 وهو يساوي إلى الواحد أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق وبنفس النسبة.

الحالة الثالثة: الميل الحدي للاستهلاك = $\frac{20}{10} = \frac{\Delta C}{\Delta Yd}$ =2 وهو أكبر من الواحد أي كلما زاد الدخل زاد الإنفاق ولكن بنسبة أكبر.

إن الحالة الأولى هي الأكثر تمثيلا للواقع وذلك راجع إلى أن الأفراد في المجتمع كلما زاد إنفاقهم الاستهلاكي كلما حققوا إشباعا أكبر، وبذلك تخصص الأجزاء الأخرى من الدخل للادخار، ومنه يصبح ميل دالة الاستهلاك أقل من الواحد وأكبر من الصفر لأن الدخل المتاح إما سيخصص للإنفاق أو يدخر.

$Y=C+S$ .....(1)

ومنه أي زيادة في هذا الدخل بمقدار ما (ولتكن ΔY) فإنه سيخصص جزء منها للاستهلاك (ليس الكل) والجزء المتبقي (الآخر) للادخار.

$Y + \Delta Y = (C+\Delta C) + (S+\Delta S)$.....(2)

وبطرح المعادلة (1) من (2)

$$\frac{Y = C + S}{\Delta Y = \Delta C + \Delta S}$$

وبالتقسيم على ΔY يصبح لدينا: $\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1$

أي أنه إذا تغير الدخل بوحدة واحدة فإن هذه الوحدة إما ستنفق كلية على الزيادة في الاستهلاك ومنه $\Delta S = 0$

وهذا غير منطقي لأن أفراد المجتمع يتشبعون أكثر كلما زاد الاستهلاك أي أن $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$ تكون دائما أقل من الواحد وكذلك أكبر من الصفر لأن الفرد سيسعى إلى تحسين ظروف معيشته ومنه: $1 > \frac{\Delta C}{\Delta Y} > 0$

وبالتالي الميل الحدي للادخار هو الآخر سيكون $1 > \frac{\Delta S}{\Delta Y} > 0$

3. **دالة الاستهلاك ودالة الادخار**:

ذكرنا بأن الدخل يمكن إنفاقه على الاستهلاك أو ادخاره، ومنه سيصبح الادخار يمثل ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك (الامتناع عن الاستهلاك) ويتحدد في الدرجة الثانية بعد الاستهلاك.

وهذا يعني أن الاستهلاك والادخار ما هما إلا صورتان متنافستان لطريقة أو كيفية تصرف الأفراد في دخلهم، فإذا بقي الدخل ثابتا فإن الوسيلة الوحيدة لزيادة الادخار هي تخفيض الاستهلاك (مصدر مفارقة الادخار).

ومنه يمكن استخراج دالة الادخار عن طريق طرح مستوى الاستهلاك (الذي توضحه الدالة عند كل مستوى الدخل) من مستوى الدخل المتاح.

$Yd = C + S$

$C = c'.Yd + Co$

$S = Yd - C$

وبالتعويض عن C بقيمتها

$S = Yd - (Co + c'.Yd)$

$S = (1-c').Yd - Co$

حيث ($1-c'$) يمثل الميل الحدي للادخار ويرمز له بالرمز (s)

ملاحظات:

1. عندما يكون الدخل $Yd=0$ تكون $S=-Co$

أي أن الأفراد سيطلبون سلعا وخدمات نهائية حتى ولو كان دخلهم منعدما لأن هناك عوامل أخرى غير الدخل تحدد حجم الإنفاق الاستهلاكي (تحدد لاحقا)، ويكون مصدر تمويل هذا الإنفاق هو السحب من الأرصدة المدخرة والتي تشكلت سابقا، وهذا ما يفسر الإشارة السالبة للادخار وهذا للدلالة على عملية سحب المدخرات (حجم المدخرات في تناقص).

2. عندما يكون $C=Yd$ تكون $S=0$

بمعنى أن الأفراد في هذه الحالة سينفقون كل الدخل على السلع والخدمات لأنه لا يكفي إلا لهذا الغرض ومنه سيصبح الادخار منعدما.

ويمكن ترجمة ذلك أن الفرد عند مستويات معينة من الدخل لا ينظر إلى حجم المدخرات والزيادة فيها بل إلى تحقيق الإشباع من السلع والخدمات النهائية وهذا عكس ما كانت تذهب إليه المدرسة الكلاسيكية حيث التغير في سعر الفائدة من شأنه التأثير على حجم المدخرات التي يكون مصدرها الدخل وبالتالي يمكن القول أن الادخار يتحدد أولا عند الكلاسيك بينما عند كينز فيتحدد الإنفاق الاستهلاكي أولا ثم ما تبقى يدخر.

وانطلاقا من ذلك يمكن رسم منحنى دالة الادخار مقارنتها بمنحنى دالة الاستهلاك.

الشكل:

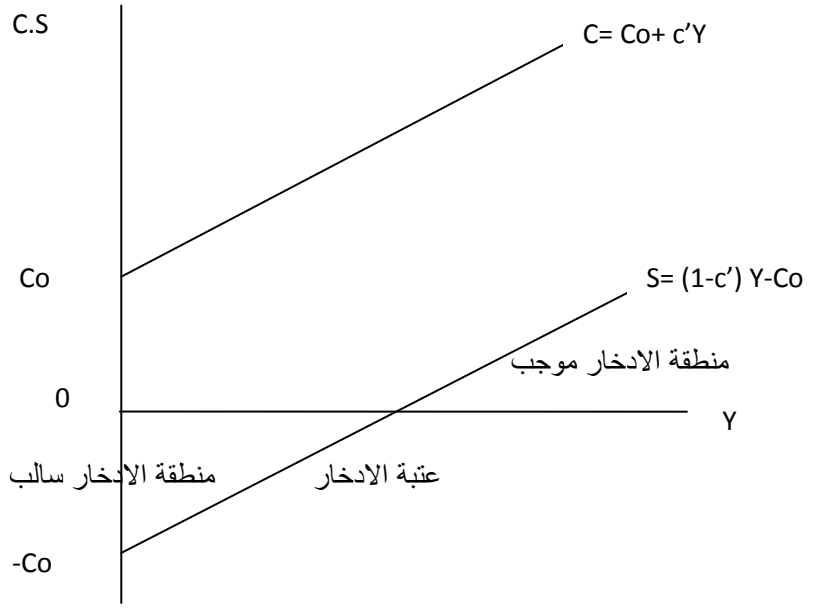

شرح الرسم:

1. أن المستويات التي يقع فيها منحنى دالة الاستهلاك فوق خط 45 تعبر عن الفترات التي ينفق فيها الأفراد على السلع الاستهلاكية قدرا أكبر من دخولهم، حيث يقومون بتمويل هذا الفارق إما عن طريق التصرف في الأصول الموجودة بحوزتهم أو الاقتراض ولهذا السبب يكون منحنى دالة الادخار في المنطقة السالبة والتي يطلق عليها بمنطقة **الادخار السالب.**
2. عندما تتقاطع دالة الاستهلاك مع خط 45 (وهي نقطة التعادل بين الدخل والاستهلاك C=Yd) يكون الأفراد قد وصلوا إلى مستوى من الدخل المتاح يكفيهم لتمويل كل الاستهلاك وفقط مما يشير إلى أن حجم المدخرات يعادل الصفر، ومنه منحنى دالة الادخار عندها يتقاطع مع المحور الأفقي، ويطلق على هذه النقطة بعتبة الادخار.
3. **عتبة الادخار**: وهي تتطابق والمستوى الذي يكون فيه C=Yd حيث الادخار سيكون منعدما S=0 ومنه أي زيادة في الدخل ولو بقدر طفيف سيتولد عنها ادخار موجب ولو تراجع مستوى الدخل فسينتج عنه ادخار سالب.

ومنه عتبة الادخار هي النقطة التي إذا تعداها الدخل سيصبح الادخار موجبا وإذا انخفض الدخل تحت ذلك فسيكون الادخار سالبا لذا يطلق عليها كذلك بالنقطة الحرجة.

4. بعد هذا المستوى (عتبة الادخار) فإن كل زيادة (تغير) في الدخل سيخصص جزء منها للاستهلاك والباقي يدخر ومنه سيعود الفرد إلى إعادة تكوين أرصدة مدخرات جديدة ولهذا السبب تسمى هذه المنطقة بمنطقة الادخار الموجب.
4. **الميل الحدي للاستهلاك** Proportion marginale à consommé:

يعبر هذا المصطلح عن كمية التغير التي تحدث في الإنفاق الاستهلاكي نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة (ويمثل مماس النقطة المدروسة أو مشتقة الدالة).

وهو يعبر اقتصاديا عن الكيفية (السلوك، التصرف) التي يستجيب بها المستهلكون لأي تغير محدد في الدخل.

ويحسب بإحدى الطريقتين حسب طبيعة البيانات:

- إذا كانت البيانات منفصلة $PMc = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1}$
- إذا كانت البيانات متصلة (على شكل دالة) فإن الميل الحدي للاستهلاك يعبر عنه بالمشتقة الجزئية الأولى لدالة الاستهلاك بالنسبة للدخل.

فإذا كانت الدالة خطية (حالة الدالة الكينزية) فسيكون الميل الحدي للاستهلاك ثابتا وهي فرضية فقط بنيت عليها دالة الاستهلاك الكينزية، حيث في الحياة الواقعية غالبا ما يكون الميل الحدي للاستهلاك متناقصا، على الشكل التالي:

5. **الميل الحدي للادخار**:

يعبر الميل الحدي للادخار عن التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل بوحدة واحدة، ويحسب كالتالي:

$$s = \Delta S \ / \Delta Y$$

S=(1-c')Yd –Co

$$\Delta S/\Delta Y = (1 - c)$$

حيث c تمثل الميل الحدي للاستهلاك ومن ذلك يكون:

الميل الحدي للادخار = 1 – الميل الحدي للاستهلاك

وهذا ما برهن عليه سابق، فانطلاقا من Y = C + S .....(1)

فإذا زاد الدخل بمقدار

$$Y + \Delta Y = (C + \Delta C) + (S + \Delta S) \dots \dots . (2)$$

وبطرح المعادلة (1) من (2)

$$\frac{Y = C + S}{\Delta Y = \Delta C + \Delta S}$$

إذن إذا تغير الدخل بوحدة واحدة $(\Delta Y/\Delta Y)$ فسيخصص جزء منها للاستهلاك والجزء المتبقي للادخار ويصبح لدينا: $\frac{\Delta Y}{\Delta Y} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y} = 1$

ومنه يصبح: الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

6. **الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار PMC (Proportion Moyenne a Consommer:**

إن الميل المتوسط للاستهلاك والذي يطلق عليه عادة بالميل للاستهلاك يتمثل في النسبة بين الاستهلاك والدخل (C/Y_d)، أما الميل المتوسط للادخار فيمثل النسبة بين الادخار والدخل (S/Y_d)

ويمكن للميل المتوسط للاستهلاك أن يكون أكبر أو أقل أو يساوي إلى الواحد ولكن لا يمكن أن يكون مستويا للميل الحدي للاستهلاك، وهذا حسب الحالات التالية:

$C/Y_d=1$ عندما يكون $C=Y_d$

$C/Y_d>1$ عندما يكون $C>Y_d$

$C/Y_d<1$ عندما يكون $C<Y_d$

أما الميل المتوسط للادخار وانطلاقا من معادلة الدخل $Y = C + S$

بالتقسيم على Y ينتج $1= C/Y + S/Y$

وعليه فمجموع كل من الميل المتوسط للاستهلاك والميل للادخار هو الواحد الصحيح وعليه سيكون: C/Y

$1< \ldots\ldots\ldots\ldots >S/Y< 0$ مقدار سالب

$1> C/Y \ldots\ldots >S/Y>0$ مقدار موجب

$1= C/Y \ldots\ldots >S/Y =0$

مثال توضيحي:[1]

الدخل	00	100	200	300	400	500	600	700	800
الاستهلاك	160	220	280	340	400	460	520	580	640

المطلوب:

أ. استخراج دالة الاستهلاك

ب. احسب حجم الادخار المطابق لكل مستوى من مستويات الدخل، مع استخراج دالة الادخار المناسبة.

ج. الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار

د. حاول رسم كل من منحنى دالة الاستهلاك، منحنى دالة الادخار، منحنى الإنتاج، منحنى الميل الحدي للاستهلاك، منحنى الميل الحدي للادخار والميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار.

هـ. حاول التعليق على النتائج المتحصل عليها

الحل:

المستوى	1	2	3	4	5	6	7	8	9
الدخل	00	100	200	300	400	500	600	700	800
الاستهلاك	160	220	280	340	400	460	520	580	640
الادخار Y-C	160-	120-	80-	40-	00	40	80	120	160
الميل المتوسط للاستهلاك	∞	2,2	1,4	1,13	1	0,92	0,87	0,83	0,8
الميل المتوسط للادخار	∞-	1,2-	0,4-	0,13-	0	0,08	0,13	0,17	0,2
الميل الحدي للاستهلاك	-	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6	0,6
الميل الحدي للادخار	-	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4	0,4

1. نلاحظ من خلال الجدول أن الادخار سالب في المستويات 1، 2، 3، 4 وهذا بسبب كبر حجم الإنفاق الاستهلاكي عن دخل الفترة، والجزء الغير مغطى من قبل الدخل قد مول عن طريق المدخرات السابقة (السحب من أرصدة المدخرات السابقة).
2. يتوقف السحب على المدخرات عندما يكون $Y=C$ وهذا معناه أن حجم الادخار من الدخل الجاري يكون مساويا إلى الصفر ($S=0$) أي عندما يخصص كل الدخل للاستهلاك.

1-سلسلة ملخصات شوم في الاقتصاد الكلي تمارين ومسائل محلولة(1994):ديوان المطبوعات الجامعية المثال مأخوذ بتصرف

3. نلاحظ ثبات كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار وأنهما محصوران بين الصفر والواحد الصحيح كما أن مجموعهما يساوي إلى الواحد وهذا عند كل مستوى من مستويات الدخل.

الميل الحدي للاستهلاك + الميل الحدي للادخار = 1

0 < الميل الحدي للاستهلاك < 1

0 < الميل الحدي للادخار < 1

4. إن مجموع الميل المتوسط للاستهلاك والميل المتوسط للادخار يساوي إلى الواحد عند كل مستوى من مستويات الدخل، إن الميل المتوسط للاستهلاك ليس ثابتا وليس محصورا بين الصفر والواحد كما هو الحال بالنسبة للميل الحدي للاستهلاك وإنما ينطلق من ∞ ثم 2,2 ويستمر في التناقص مقتربا من الميل الحدي للاستهلاك ولكن لا يتطابق معه، مع العلم أن هذا التناقص يكون بمقادير متناقصة.

إن الميل المتوسط للادخار (وهذا عكس الملاحظة 3) من — ∞ ثم -1,2 ويتسمر في التزايد ومقتربا من الميل الحدي للادخار (s=0.5) ولكن دون التطابق معه، عند نقطة تساوي الدخل مع الاستهلاك (Y=C=400) تقطع دالة الادخار محور السينات (S=0) أي الادخار يساوي إلى الصفر وهي نقطة عتبة الادخار، حيث في هذا المستوى من الدخل الميل المتوسط للادخار يكون مساويا إلى الصفر والميل المتوسط للاستهلاك يتطابق مع واحد الصحيح.

مثال 2: كيفية الانتقال من دالة الاستهلاك الخاصة بالعائلات (فئة) إلى دالة الاستهلاك التجميعية.[1]

إذا كانت لديك الدوال التالية الخاصة بالعائلات التالية: A-B-C-D-E على التوالي.

المطلوب: استخراج دالة الاستهلاك التجميعية وفق الحالتين التاليتين

إذا كان الدخل الإجمالي يوزع بين العائلات كالتالي: دخل كل من العائلة B وC هو ضعف دخل كل من العائلة A وD وE.

إذا كان الدخل الإجمالي يوزع بالتساوي بين مختلف العائلات

العائلة	دوال الاستهلاك
A	$C_A = 1\ Y_{Da}$
B	$C_B = 10 + 0.9\ Y_{dB}$
C	$C_C = 10 + 0.8\ Y_{dC}$
D	$C_D = 5 + 0.85\ Y_{dD}$
E	$C_E = 0.95\ Y_{dE}$

الحل:

إن دخل A=D= ½ دخل C=½ دخل B

إذن:

$YdA = YdD = YdE = ½\ YdB = ½\ YdC$

$Yd = YdA + YdD + YdE + YdB + YdC$

$Yd = YdA + YdA + YdA + 2YdA + YdA$

$Yd = 7\ YdA \longrightarrow YdA = Yd/7$

$YdA = YdD = YdE = Yd/7$

$YdB = YdC = 2/7\ Yd$

ومن ذلك يمكن تحويل الدوال الأولى من دوال في دخل كل عائلة إلى دوال في الدخل الوطني

العائلة	دوال الاستهلاك
A	$C_A = (1/7)\ Y_d$
B	$C_B = 10 + (2/7)\ 0.9\ Y_d$
C	$C_C = 10 + (2/7)\ 0.8\ Y_d$
D	$C_D = 5 + (1/7)\ 0.85\ Y_d$
E	$C_E = (1/7)\ 0.95\ Y_d$

مع العلم أن الاستهلاك الكلي = $C = C_E + C_D + D_B + D_A$

1 المثال مأخوذ من -سلسلة ملخصات شوم نظريات ومسائل في النظرية الاقتصادية الكلية ديوان المطبوعات الجامعية ص ص 31-39.

الاستهلاك التلقائي الخاص بدالة الاستهلاك التجميعية يتمثل في مجموع الاستهلاكات التلقائية الخاصة بكل عائلة، لأن هذا النوع من الاستهلاك ليست له علاقة بالدخل الجاري.

$C_0 = 0 + 10 + 10 + 5 + 0 = 25$

$C = 25 + [(1 + 2 \times 0.9 + 2 \times 0.8 + 1 \times 0.85 + 1 \times 0.95)/7]\ Yd$

$C = 25 + (0.62/7)\ Yd$

$C = 25 + 0.8857\ Yd$

الملاحظة: يجب ترجيح معاملات السلوك (الميل الحدي للاستهلاك) الخاص بكل عائلة وهذا إذا ما كان هناك اختلاف في دخول العائلات، أما إذا كانت كل عائلة تأخذ دخلا مساويا لدخل العائلة الأخرى فسيكون ميل دالة الاستهلاك (الميل الحدي للاستهلاك) هو المتوسط الحسابي لهذه المعاملات، وبالتالي يصبح يساوي: $(1 + 0,9 + 0,8 + 0,85 + 0,95)/5 = 0,9$

العائلة	دوال الاستهلاك
A	$C_A = (1/5)\ Y_d$
B	$C_B = 10 + (1/5)\ 0.9\ Y_d$
C	$C_C = 10 + (1/5)\ 0.8\ Y_d$
D	$C_D = 5 + (1/5)\ 0.85\ Y_d$
E	$C_E = (1/5)\ 0.95\ Y_d$

$C = 25 + 0.9\ Yd$

5. النظرية الكينزية في الطلب على الاستهلاك:

يعرف كينز دالة الاستهلاك على أنها العلاقة بين الاستهلاك المتوقع Exante ومستوى الدخل المتاح (التصرفي) وأن هذه العلاقة تخضع لما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يعرف بالقانون السيكولوجي لكينز.

5-1. القانون السيكولوجي لكينز:[1]

بعدما أثبت كينز بأن الإنفاق الاستهلاكي الخاص بالفترة الجارية له علاقة مباشرة ومستقرة مع الدخل المتاح لنفس الفترة أراد الإجابة على السؤال التالي:

كيف سيتغير الإنفاق الكلي عندما يتغير الدخل التصرفي، فكانت الإجابة في ما أسماه بالقانون السيكولوجي الأساسي الذي يلخصه في العبارة التالية: "إن الأفراد يميلون في المتوسط وكقاعدة عامة إلى زيادة إنفاقهم الاستهلاكي كلما زاد دخلهم ولكن بنسب أقل من نسبة زيادة الدخل".

فإن كانت الزيادة في الدخل ستؤدي إلى زيادة أكيدة في الإنفاق الاستهلاكي لوجود علاقة طردية بينهما، فإن نسبة ما سيستهلك منه ستنخفض وهذا ما يوضحه منحنى الميل المتوسط للاستهلاك الذي يتناقص بزيادة الدخل.

وبحكم أن الادخار ما هو إلا الوجهة الثانية للتصرف في الدخل فسيفسر هذا القانون كذلك بأن الزيادة في الدخل تؤدي إلى زيادة مطلقة في الادخار إلا أن النسبة بين الادخار والدخل تكون في تزايد عكس الميل المتوسط للاستهلاك وهذا لوجود علاقة ثابتة بينهما:

الميل المتوسط للاستهلاك + الميل المتوسط للادخار = 1

ويمكن تفسير ذلك بما يلي:

- أن الفرد كلما زاد دخله زاد رغبته في إشباع رغباته من السلع الاستهلاكية
- إن هذه الزيادة التي تحدث في الاستهلاك تكون متناقصة حيث كلما استهلك الفرد أكثر حقق إشباعا أكثر وبالتالي تقل رغبته في المزيد أكثر1.
- إن تحقيق درجة معينة من الإشباع للحاجات الضرورية للفرد أسرته تدفعه إلى الميل أكثر فأكثر للادخار (زيادة الميل المتوسط للادخار) كلما زاد الدخل حيث يقوى هذا الدافع (دافع الادخار) لديه ويصبح من أهم الدوافع المؤدية إلى تجميع الثروة.

5-2. العوامل المؤثرة في دالة الاستهلاك:

إن كينز يعترف بأن الدخل ليس هو العامل الوحيد المؤثر في ميول الأفراد إلى الاستهلاك بل يرى بأن هناك عوامل أخرى إلا أنه يرى بأن تقلباتها في الفترة القصيرة تكاد تكون معدومة ومنه تجاهل تلك الآثار الناجمة عنها في هذه الفترة.

وهذه العوامل يقسمها إلى صنفين هي العوامل الموضوعية والعوامل الشخصية (الذاتية).

أ. **العوامل الموضوعية** Les Facteurs Objectifs:

1-الامثلة مأخوذة من "النظرية الاقتصادية الكلية"سلسلة ملخصات شوم-نظريات ومسائل محلولة .ديوان المطبوعات الجامعية.

a) **كيفية توزيع الدخل بين فئات المجتمع:**

إذا نظرنا إلى المجتمع وكأنه مقسم إلى فئات حسب مستويات الدخل فسنجد بأن أصحاب الدخول الصغيرة سينفقون الجزء الأكبر منها إن لم يكن الكل على الاستهلاك بينما تقل هذه النسبة كلما انتقلنا إلى فئات الدخل المرتفع، لذا فأي تغير في توزيع الدخل (إعادة توزيع الدخل) بين فئات المجتمع سيؤدي إلى تقلبات كبيرة في حجم الاستهلاك الكلي حتى ولو بقي الدخل ثابتا. بحيث إذا حققت الطبقات ذات الدخل المنخفض على زيادة في دخلها فإن الميل للاستهلاك (الميل الحدي لدالة الاستهلاك الكلية) سيزيد، والعكس صحيح، إذ يؤدي زيادة نصيب ذوي الدخل الكبيرة إلى نقص الميل للاستهلاك وزيادة الميل للادخار.

(سؤال: في حالة التضخم الطلبي هل يعالج انخفاض القدرة الشرائية للأفراد محدودي الدخل بزيادة نصيبهم من الدخل الوطني).

b) **التغير في سعر الفائدة:**

تؤدي التغيرات الحادة في سعر الفائدة إلى تغير قيم الأسهم والسندات $C = \frac{r}{i} N$

حيث:

C= le cous de titre

N= le nominal (valeur à l'émission)

r= le taux de rendement par rapport au nominal

i= taux d'intérêt courant

مما يؤدي إلى تحقيق الأرباح والخسائر الغير متوقعة، وفي هذا الشأن يرى كينز بأن التغيرات الكبيرة في سعر الفائدة من شأنها أن تؤثر على العادات الاجتماعية التي تتصل بالاستهلاك والادخار في الفترة الطويلة، أما في الفترة القصيرة فمن غير المحتمل بالنسبة إليه أن يؤدي سعر الفائدة إلى تغيرات تذكر في الإنفاق على الاستهلاك، وهكذا اعتبر كينز أن أثر سعر الفائدة على الاستهلاك في الفترة القصيرة ثانوي يمكن تجاهله.

c) **أهمية الثروة:**

إن الأفراد يزيدون في حجم أصولهم وممتلكاتهم عن طريق الادخار، وهناك علاقة طردية بين الثروة والإنفاق الاستهلاكي، حيث كلما كانت الثروة كبيرة كلما زاد الميل إلى الاستهلاك، فحجم ما يستهلكه أصحاب الثروة يفوق ما تستهلكه الفئات المحرومة، ولكن بحكم أن الثروة لا يمكن تكوينها في الفترة القصيرة فيمكن تجاهل أثر هذا العامل خلال هذه الفترة.

d) **التغيرات في أذواق المستهلكين:**

إن هذا التغير قد يؤدي إلى تغير الطلب على السلع الاستهلاكية (أي تغير دالة الطلب على السلع الاستهلاكية) ولكن مثل هذه التغيرات لن يكون لها أثر في الفترة القصيرة.

ب. **العوامل الشخصية (الذاتية)** Les Facteurs Subjectifs:

يرى كينز أن هناك حوافز رئيسية تجعل الأفراد يقللون من إنفاقهم الاستهلاكي، هذه العوامل تختلف من فرد إلى آخر من بينها ما يلي:

- تكوين احتياطي ضد الأحداث الطارئة غير المتوقعة ودافع الاحتياط هذا يجعل الفرد يقلل من استهلاكه الجاري لتكون هذا الاحتياطي.
- رغبة الفرد في مقابلة زيادة مطالب الحياة المستقبلية ومنه للاحتياط لظروف الشيخوخة يتوجب على الفرد الامتناع عن الاستهلاك حاليا لتوفيره للمستقبل.
- رغبة الفرد في تلبية بعض حاجات الفرد وأسرته والتي لن تتحقق إلا إذا قلص من استهلاكه مثل التعليم والصحة...الخ.
- الرغبة في زيادة الاستهلاك الحقيقي، إذ أن الفرد يفضل استهلاكا حقيقيا أكبر من المستقبل عن مجرد استهلاك أقل في الوقت الحاضر.
- محاولة الفرد التطلع إلى مستويات معيشة أفضل عما هو عليه حاليا.
- من أجل التحضير للقيام بالمضاربة في أسواق الأوراق المالية والاستعداد لشراء هذه الأوراق لما تكون الفرصة مواتية.
- محاولة تكوين الثروة حيث غالبا ما يلجأ إلى الزيادة في الادخار على حساب الاستهلاك لتكون هذه الثروة.
- وأخيرا يمكن أن لا يكون هناك سبب واضح في تفسير رغبة الفرد في التقليل من الإنفاق الاستهلاكي سوى عامل البخل.

إن ما يمكن استخلاصه من ذكر هذه العوامل هو أن كينز يعتبر بأن العامل الأساسي المؤثر في حجم الإنفاق الاستهلاكي يتمثل في الدخل المتاح المتحصل عليه، بينما العوامل الأخرى والتي يعترف بتأثيرها بشكل أو بآخر على الاستهلاك إلا أنه في الفترة القصيرة يعتبرها ثابتة ومنه فآثارها لن تظهر في الفترة التي درسها كينز، ولكن يعتمد عليها في تحديد حجم الإنفاق الكلي.

وبناءا على كل ما ذكر يمكن تقسيم دالة الاستهلاك الكينزية إلى جزئين:

1. جزء تابع للدخل القابل للتصرف و المتمثل في المقدار ($c'Yd$).
2. جزء تابع للعوامل الأخرى وهو المقدار (C_0) وهو ثابت في الفترة القصيرة لثبات العوامل المؤثرة فيه وانعدام آثارها خلال هذه الفترة.

الإنفاق الاستهلاكي = الإنفاق الاستهلاكي التابع للدخل + الإنفاق الاستهلاكي المستقل عن الدخل.

5-3. أهم خصائص (فرضيات) دالة الاستهلاك الكينزية:

أ. ثبات العلاقة الموجودة بين الدخل والإنفاق الاستهلاكي لقطاع الأفراد أي أن الدالة مستقرة في الدخل.

ب. أن الدخل القابل للتصرف هو المحدد الحقيقي لدالة الاستهلاك وليس الدخل الوطني لذا يجب استبعاد كل من الضرائب المباشرة والاقتطاعات الأخرى مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات من وإلى الأفراد.

الصيغة العامة لدالة الاستهلاك الكيزية $C = f(Y_d)$

ج. أن الميل الحدي للاستهلاك موجب أقل من واحد $1<PmC<0$

د. الميل الحدي للاستهلاك يكون دائما أقل من الميل المتوسط للاستهلاك $PMC<PmC$

$$C = c'Y_d + C_0$$

$$C/Y_d = c' + Co/Y_d$$

$$PMC = PmC + Co/Y_d$$

هـ. الميل المتوسط للاستهلاك = الميل الحدي للاستهلاك + المقدار Co/Y_d

و. الميل المتوسط للاستهلاك يكون في انخفاض كلما ارتفع الدخل ويقترب من الميل الحدي للاستهلاك لا يتطابق معه.

$$Y \to \infty => C_0/Y_d \to 0 \Rightarrow PMC \to Pmc$$

ز. أن الميل الحدي للاستهلاك في الأجل القصير أقل من الميل الحدي للاستهلاك في الأمد الطويل (كما سنرى في ما بعد نظرية الدخل المطلق) وتفسر على أن الفرد يتأقلم مع دخول الفترة الطويلة أكثر مما يتكيف مع التغيرات الطارئة في الدخل الخاصة بالفترة القصيرة.

5-4. العوامل المؤدية الى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى:

ومن العوامل التي تجعل من دالة الاستهلاك تنتقل إلى الأعلى ما يلي:

- زيادة درجة التحضر وخير دليل اتجاه سكان المدن إلى التزايد بدرجة أكبر من سكان الريف.
- التغير في توزيع السكان حسب العمر حيث هذا العامل هو الآخر يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى فإذا كانت تركيبة المجتمع تتكون أساسا من كبار السن فسيؤدي ارتفاع دالة الاستهلاك إلى أعلى حيث هذه الفئة تمتاز بأنها تستهلك ولا تكتسب دخلا.
- طبيعة السلع الاستهلاكية الجديدة خاصة منها الكمالية والتي أصبحت تعد ضمن الاستهلاك العادي (الموز مثلا) من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بصورة مستقلة عن الدخل ومنه انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى.

5-5. دالة الاستهلاك كركيزة للنظرية الكينزية:

إن سبب دراسة كينز للاستهلاك هو محاولة منه دراسة التوازن الاقتصادي (O=D) فعوض الانطلاق من دراسة العرض الكلي اهتم بدراسة الطلب الكلي على أنه المحدد الرئيسي للنشاط الاقتصادي، كما ركزت هذه الدراسة إلى تفكيك هذا الطلب إلى مركباته الأساسية (كما أشير إلى ذلك سابقا) والتي نجد منها على الخصوص مركبة استهلاك قطاع الأفراد C حيث يمثل نسبة تفوق 70% من إجمالي الطلب الفعال ومنه فأي تغير في سلوك الأفراد من شأنه التأثير وبشكل كبير على الطلب الكلي ومنه على التوازن الاقتصادي بصفة عامة.

كما أن هذه المركبة (C) (الإنفاق الاستهلاكي) تعد محفزا أساسيا للمركبة الثانية (I) (الإنفاق الاستثماري) لأن زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية يتطلب المزيد من الاستثمار في تلك الآلات المنتجة لها (أو على الأقل الاستثمار التعويضي).

زد على ذلك وكما سنرى فيما بعد أن الميل الحدي للاستهلاك يعد بمثابة أساس نظرية المضاعف كما يعد من أهم المركبات التي تحدد مستوى الإنتاج التوازني.

لذا تعمق كينز في دراسة دالة الاستهلاك بتحديده ودراسته للعوامل الأخرى المؤثرة في دالة الاستهلاك غير الدخل.

وكخلاصة تعتبر دالة الاستهلاك حجر الزاوية لكل التحليل الكينزي حيث إذا اعتبرنا أنفسنا أننا أمام النموذج البسيط مع عدم وجود قطاع الحكومة ولا العالم الخارجي، فإن الإنتاج الكلي يوزع كالتالي:

$Y = C + I$

$I = I0$

$C = c'Yd + C0$

$D = I + C$

$O = D$

$Y = C + I$

$Y = c'Yd + C0 + I0$

$Y = Yd$

$Y - c'Y = C0 + I0$

$Y(1-c') = C0 + I0$

$\mathbf{Y^* = C0 + I0/(1-c')}$

وهذه المعادلة تمثل صيغة معادلة الناتج التوازني ويتضح جليا أن جل مكوناتها نجدها في دالة الاستهلاك.

6. مفارقة الادخار Le Paradoxe de l'Epargne:[1]

إذا سعى المجتمع إلى تخفيض استهلاكه من أجل زيادة مدخراته فإن هذه المحاولة ستؤدي في نهاية المطاف إلى نقص فعلي في مقدار ما سيدخره المجتمع وليس إلى زيادة الادخار، حيث:

زيادة الادخار على حساب الاستهلاك (انخفاض) ← انخفاض الطلب ← الفعلي ← انخفاض الإنتاج ← انخفاض الدخل ← انخفاض الادخار.

وفكرة لغز الادخار يمكن تفسيرها من خلال ما يلي:

الفكرة: يعتبر كينز بأن زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل الموجهة للادخار (الميل المتوسط للادخار)، وهذه الزيادة في الادخار ستؤدي إلى تزايد حجم الثروة التي ستتسبب في زيادة الاستثمار (زيادة الثروة تدفع بالمجتمع إلى استثمار أكثر) الذي سيترجم بزيادة في رأس مال المجتمع ومنه زيادة حجم الإنتاج.

المفارقة (أو اللغز): (التناقض-المفارقة) ولكن من جهة أخرى فإن الزيادة في نسبة الادخار قد تقلص من نسبة الزيادة في الاستهلاك، ومنه انخفاض في حجم الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في الدخل الكلي ومنه تقلص في حجم الادخار.

إذا توفرت لديك البيانات التالية:

$$C = \frac{3}{5}Y_d + 20$$

$$I = 10 + \frac{1}{5}Y$$

$Tx = TR = 0$

1. استخراج دالة الادخار
2. حساب حجم الادخار والاستثمار الذي يحقق توازن النشاط الاقتصادي (التوازن بين الطلب الكلي الذي يعبر عنه بـ$(I+C)$ والعرض الكلي الذي يعبر عنه بـY).
3. إذا رغب المجتمع في زيادة ادخاره بـ 10 وحدات (الادخار المستقل عن الدخل) على حساب الإنفاق الاستهلاكي فهل سيحقق له ذلك.

الحل:

1. دالة الادخار:

بحكم $Tx=TR=0$= فإن:

$Y = C + S$

$$Y = \frac{3}{5}Y + 20 + S \Rightarrow S = Y - (\frac{3}{5}Y + 20)$$

[1] Serie Schaum : Macroéconomie cours et problèmes paris 1984.

$$S = Y - \frac{3}{5}Y - 20 \Rightarrow S = \frac{2}{5}Y - 20$$

2. حساب الاستثمار والادخار اللذان يحققان التوازن الاقتصادي

أ. حساب حجم الدخل المحقق لحالة التوازن:

من خلال شرط التوازن في هذه الحالة I=S وبالتعويض عن كل منهما

S = I

$$\frac{2}{5}Y - 20 = 10 + \frac{1}{5}Y \Rightarrow \frac{2}{5}Y - \frac{1}{5}Y = 10 + 20$$

$$\frac{1}{5}Y = 30 \quad \Rightarrow \quad = 150$$

ومنه حجم الدخل الذي يحقق التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي هو 150.

ب. حساب حجم الادخار والاستثمار:

بالتعويض في إحدى المعادلتين (الادخار أو الاستثمار):

حساب الادخار: $\frac{2}{5}(140) - 20 = 40$

حساب الاستثمار: $10 + \frac{1}{5}(140) = 40$

3. زيادة الادخار (فكرة مفارقة الادخار)

إذا افترضنا زيادة الادخار على حساب الاستهلاك بمقدار 10 فإنه من خلال الوهلة الأولى سنعتقد بأن حجم الادخار سيصبح 50 (40 السابقة + 10 الجديدة)

إن زيادة الادخار ستكون على حساب الاستهلاك التلقائي (لأن هذه الزيادة في الادخار ليست ناتجة عن تغير في الدخل وإنما عن تلك العوامل الأخرى غير الدخل) ومنه تتصبح دالة الاستهلاك على النحو التالي:

$$C = \left(\frac{3}{5}Y + 20\right) - 10 \Rightarrow C = \frac{3}{5}Y + 10$$

$$S = \left(-20 + \frac{2}{5}Y\right) + 10 \Rightarrow S = \frac{2}{5}Y - 10$$

من شرط التوازن:

S =I

$$\frac{2}{5}Y - 10 = 10 + \frac{1}{5}Y \quad \Rightarrow \quad \frac{2}{5}Y - \frac{1}{5}Y = 20$$

$$\frac{1}{5}Y = 20 \quad \Rightarrow \quad Y = 100$$

أول نتيجة هو انخفاض الدخل التوازني، وبالتعويض في دالة الادخار:

$$S = \frac{2}{5}Y - 10 \quad \Rightarrow \quad \frac{2}{5}Y(100) - 10$$

S = 30

إن النتيجة النهائية هو انخفاض الادخار وليس زيادته وهذا بسبب ارتباط هذا الأخير بالدخل (الادخار دالة في الدخل).

خلاصة: إن كانت رغبة أي مجتمع هي زيادة الادخار (مثلا من 40 إلى 50) وذلك بالتخفيض من حجم الاستهلاك فإن المجتمع سيقع في نقيض ذلك تماما، والسبب هو أن زيادة الادخار على حساب الاستهلاك سيؤدي إلى انخفاض الطلب الكلي وبالتالي انخفاض في الإنتاج الكلي الذي سيترجم بانخفاض في الدخل الكلي وبحكم أن الادخار دالة في الدخل فسينخفض الادخار (من 40 إلى 30 وحدة) وبالتالي قد وقع هذا المجتمع في عكس ما كان يتوقعه.

إن هذا التناقض يطل عليه لغز الادخار أو مفارقة الادخار لذا أغلب السياسات الاقتصادية تتجه غلى تشجيع الاستهلاك وليس إلى تشجيع الادخار .

تمارين المحاضرة الرابعة:

التمرين01:

بافتراض أن القطاع الأسري لاقتصاد (ما) يستهلك ما مقداره 96000 م ون من دخله المتاح و المقدر بـ 201000 م ون خلال الفترة (t2) علما بأن استهلاكه في الفترة الأولى (t1) هو 90000 م ون فإذا افترضنا بأن الفترة المدروسة تتكون من أربعة سداسيات t4, t3, t2, t1 **المطلوب منك:**

1/ إثبات مدى تطابق هذه السلسلة الإحصائية مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي إذا علمت بأن الميل الحدي للإدخار 20%.

2/ إلى أي مدى يمكن قبول أو عدم قبول هذا القانون النفسي الكينزي؟

ملاحظة: بعد القيام بعمليات الحساب ضع المعلومات في الجدول التالي:

$\frac{C}{Y}$	$\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	C	Y

حل التمرين :

1/ مدى التطابق مع القانون الاستهلاكي الكنزي

م ون t1 : c1= 90000 ، م ون t2 : c2= 96000

Y_2= 201000 م ون, s= 0,2 $\Rightarrow$ c'= 1-0,2= 0,8

C'= $\frac{\Delta C}{\Delta Y} \Rightarrow$ 0,8= $\frac{C2-C1}{\Delta Y}$

$\Rightarrow$ 0,8= $\frac{96000-90000}{\Delta Y} \Rightarrow 0,8 = \frac{6000}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta Y = \frac{6000}{0,8}$

$\Rightarrow$ ΔY= 7500 م ون $\Rightarrow$ ΔC= 6000 م ون

نستعين بالجدول السابق ونحسب كل قيمة كما يلي:

Pmc=$\frac{C}{Y}$	C'= $\frac{\Delta C}{\Delta Y}$	C	Y
0,465	0,8	90000	193500
0,477	0,8	96000	201000
0,489	0,8	102000	208500
0,5	0,8	108000	216000

نلاحظ أن هذه السلسلة الإحصائية لا تتطابق مع القانون النفسي الإستهلاكي الكنزي والذي ينص على أنه يجب أن الميل الحدي للاستهلاك ثابتا (PMc) والدخل يزداد باستمرار (Y) مما يؤدي إلى انخفاض الميل الموسط للاستهلاك (Pmc) في

حين أنه وفقا للنتائج المتحصل عليها في الجدول نلاحظ أن ذلك غير محققا حيث (PMc) ثابتا والدخل يزداد ولكن الميل المتوسط للاستهلاك (Pmc) لم ينخفض بل يزداد من 0,465 إلى 0ة5.

2/ في الفترة الطويلة توصل كل من Kuznets، Friedman, Duesenbery ... إلى عدم صحة القانون النفسي الاستهلاكي الكنزي للأسباب التالة:

- من خلال الإحصائيات لواقع الاقتصاد الأمريكي لفترة زمنية طويلة لاحظوا عدم انخفاض الميل المتوسط للاستعهلاك (Pmc) بل أن PMC= Pmc
- أن انخفاض (Pmc) في الفترة القصيرة بالنسبة لكينز لا يعود لأسباب نفسية بل إلى نظام التوزيع بالبطاقات.

- **التمرين02:**

- في اقتصاد تتساوى فيه الإيرادات الجبائية والنفقات الحكومية، إذا علمت أن الواردات م ون M=600 والصادرات م ون X=400 واعطيت

- الرسم البياني التالي:=S

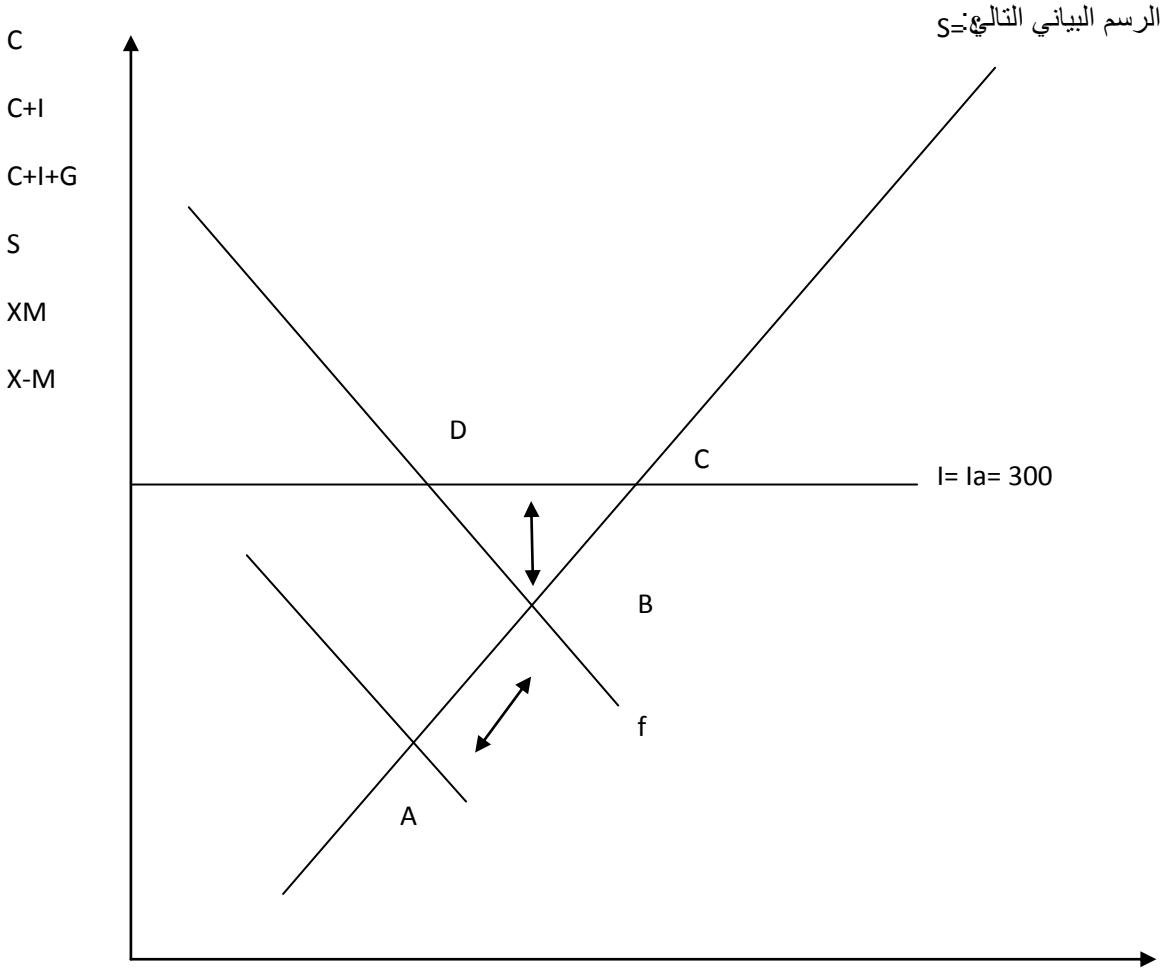

-

-

- والمطلوب منك:
- 1/ عين حسابيا قيمة S عند التوازن وحدد موقعها في الرسم البياني
- 2/ ماذا تمثل الدوال f وg مبينا الوضعية الاقتصادية والمالية لهذا الاقتصاد
- 3/ إذا حل xمحل M مع فرضية ثبات العوامل الأخرى حدد حسابيا على نفس البيان السابق الوضعية الجديدة وقارنها بالأولى.

حل التمرين:

1 - G=TX يعني النفقات تساوي الإيرادات أي توازن ميزانية الدولة

I= Ia= 300

M= 600
X=400

$\Rightarrow$ X-M= 400-600= -200

وهذا يعني أن الميزان التجاري في حالة عجز لأن X-M<0

- حساب الإدخار (S) عند التوازن.

في هذه الحالة نلاحظ عجز في الميزان التجاري M>X وتوازن في ميزانية الدولة G=TX حيث يكون الاستثمار (1) أكبر من الإدخار (S) بمقدار العجز.

D= C+I+G+X -M ..... (1)

Y= C+S+TX ..... (2)

$\Rightarrow$ D= Y$\Rightarrow$ C+I+G+x -M= C'+S+TX

$\Rightarrow$ I+G+x -M= S+TX ..... (3)

وبما أن G= TX و x<M

$\Rightarrow$ S= I+(X -M).E- M<0

$\Rightarrow$ S= 300-200 $\Rightarrow$ S= 100 م ون

وهو مقدار الإدخار في التوازن وموقعها في التوازن B أو D

2 -معنى الدوال f وg

بما أن شرط التوازن هو S= I+(X -M) فإن:

- دالة f هي: I+X -M
- دالة g هي: X-M
- الوضعية الاقتصادية والمالية لهذا الاقتصاد S<I

الادخار المحلي لا يكفي لتغطية الاستثمار ما دام G=TX فهناك احتياج لتمويل وهذا يعني دخول رؤوس أموال خارجية (أجنبية) على شكل قروض واستثمار مباشر أو مساعدات

3 -تصبح x=600 وM=400 وهذا يعني وجود فائض في الميزان التجاري حيث X>M مع بقاء G=TX لكن يصبح S>I بمقدار 200م ون: .X-M= 600-400=200

- وهنا تصبح عكس الحالة الأولى أي حالة وجود طاقة تمويلية وليس عجزا وذلك يعني إمكانية خروج رؤوس الأموال الوطنية للخارج على شكل قروض أو استثمار مباشر أو مساعدات حيث تصبح العلاقة هي:

S= I+(X -M), X-M>0

أي إدخار كبير يوجه للاستثمار في الخارج

الرسم البياني الجديد

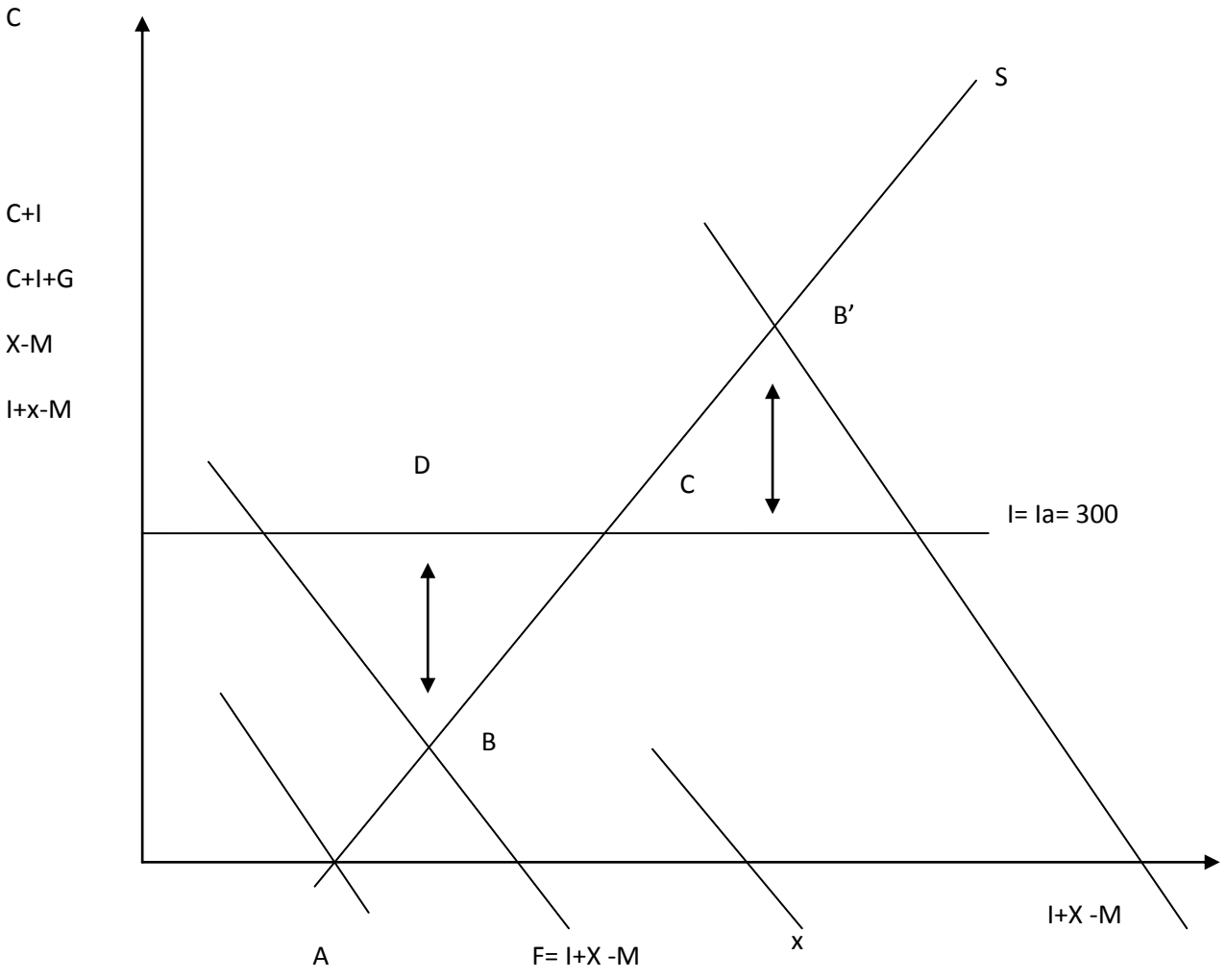

التمرين03:

اذا افترضنا أن اقتصادا (ما) يتكون من قطاعين هما: *A* و*B* يدخر فيهما المستهلكون 20% كلما ارتفع دخلهم خلال ثلاث سداسيات فقط

فإذا علمت بأن القطاع *A* يتميز بدخل متاح *(yd)* يرتفع في كل مرة بمبلغ ثابت قدره (100 م ون) مع أن الدخل في السداسي الأول قدر أيضا بـ (100 م ون) يستهلك كله أي ($Y_1= C_1= 100$)

أما القطاع الثاني *B* فيتميز بارتفاع في الاستهلاك في كل سداسي بـ (2000 م ون) علما بأن الاستهلاك في السداسي الأول قدر بـ *(C1= 17000)* والدخل في السداسي الثاني بـ *(Y2= 20000)*.

والمطلوب:

استخرج دالة الاستهلاك للقطاع *A*

استخرج دالة الاستهلاك للقطاع *B*

ح - استخرج دالتي الاستهلاك والادخار الكليتين مع رسمهما بيانيا في رسم موحد

خ - هل ينطبق ذلك على السلوك الاستهلاكي الكينزى أم لا ولماذا؟

الحل:

أ استخراج دالة الاستهلاك للقطاع *A*

- بما أن $s= 0,20$ وحيث أ$c'= 1-s$

$\Rightarrow c' = 1-0,20 \Rightarrow c' = 0,8$

- بما أن $Y_1= 100, \Delta Y= 100$

$\Rightarrow Y_2= Y_1+ \Delta Y \Rightarrow Y_2= 100+100$

$\Rightarrow Y_2= 200$ م ون

$Y_3= Y_2+ \Delta Y \Rightarrow Y_3= 200+100 \Rightarrow Y_3= 300$ م ون

- والآن نبحث عن قيمة *(C)* في كل سداسي

$Y_1= C_1= 100$

$C'= \frac{\Delta C}{\Delta Y} \rightarrow \frac{C_3-C_1}{Y_2-Y_1} = 0,8$

$\Rightarrow \frac{C_2-100}{200-100} = 0,8 \rightarrow \frac{C_2-100}{100}$

$\Rightarrow C_2- 100= 0,8\ (100) \Rightarrow C_2-100= 80$

$\Rightarrow C_2= 100+ 80 \Rightarrow C_2= 180$ م ون

$\Delta C = C_2 - C_1 = 180 - 100 \Rightarrow \Delta C = 80$

$C_3 = C_2 + \Delta C \Rightarrow C_1 = 180 + 80$

$\Rightarrow C_3 = 260$ م ون

وبما أن دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة هي من الشكل $C = ca + C'y$ فإن دالة الاستهلاك للقطاع A تكون من الشكل: $CA = caA + c'YA$

ولهذا لابد من البحث عن (caA) كما يلي:

$C_1 = 100, Y_1 = 100$

نعوض في الدالة السابقة $100 = CaA + 0,8(100) \Rightarrow CaA = 20$

وبهذا تكون دالة الاستهلاك للقطاع A هي:

$CA = 20 + 0,8YA$

ب - استخراج دالة الاستهلاك للقطاع B

$C' = 0,8, C_1 = 17000$

$Y_2 = 20000, \Delta C = 2000$

$$C' = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1} = 0,8$$

$$\frac{C_2 - 17000}{20000 - Y_1} = 0,8$$

$C_2 - 17000 = 0,8\ (20000 - Y_1)$ ..... (1)

$\Delta C = C_2 - C_1 \Rightarrow C_2 - 17000 = 2000$

$\Rightarrow C_2 = 17000 + 2000 \Rightarrow C_2 = 19000$

$C_3 = C_2 + \Delta C \Rightarrow C_3 = 19000 + 2000$

$\Rightarrow C_3 = 21000$

نعوض بالقيم السابقة في العلاقة (1) للحصول على Y_1

$19000 - 17000 = 16000 - 0,8\ Y_1$

$2000 = 16000 - 0,8\ Y_1$

$0,8Y_1 = 16000 - 2000$

$0,8Y_1 = 14000$

$\Rightarrow Y_1 = \frac{14000}{0,8} \Rightarrow Y_1 = 17500$ م ون

$\Delta Y = Y_2 - Y_1 \Rightarrow \Delta Y = 20000 - 17000$

$\Rightarrow \Delta Y = 2500$

$Y_3 = Y_2 + \Delta Y \Rightarrow Y_3 = 2000 + 2500$

$\Rightarrow Y_3 = 22500$ م ون

وبما أن دالة الاستهلاك الكينزية هي من الشكل: $C= ca+c'Y$

وللقطاع B هي: $Ca= ca_B+c'Y_B$

وبما أن: $C1= 17000$

$Y1= 17500$

تعوض في دالة السابقة بهذه القيم فتحص على:

$17000= ca_B+ 0,8(17500)$

$\Rightarrow caB= 3000$

وبهذا تكون دالة الاستهلاك الكينزي للقطاع B هي : $Ca= 3000+ 0,8Y_B$

أ دالة الاستهلاك الكلية الكلية (القطاعين معا)

$C= (ca_A+cA_B)+ 0,8Y$

$C= 20+ 3000+ 0,8Y$

$\Rightarrow C= 3020+ 0,8Y$

ومنه فإن دالة الادخار الكلية هي: $S= -3020+ 0,2Y$

رسم الدالتين بيانيا

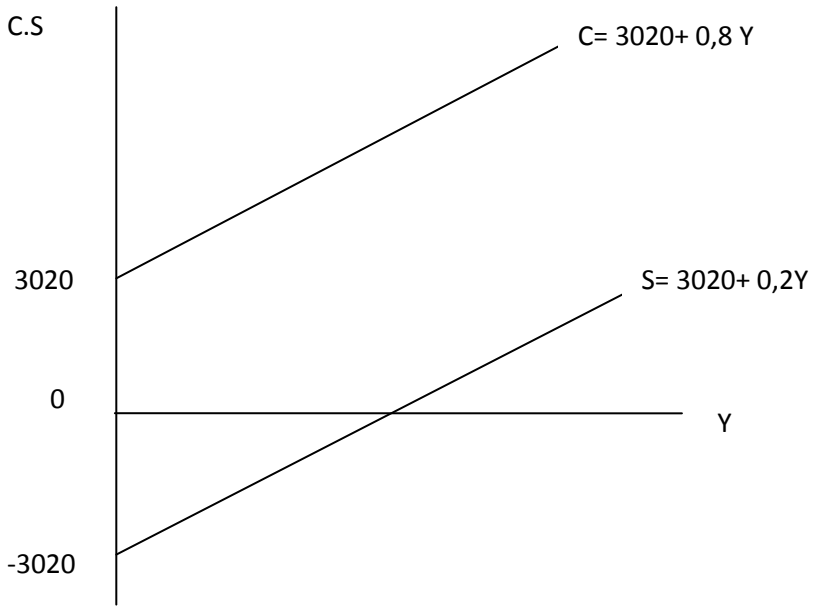

د - لمعرفة مدى تطابق ذلك مع السلوك الاستهلاكي الكينزي لابد من جمع المعلومات في جدولين كما يلي:

C/Y	C'	C	Y
1	0,8	100	100
0,9	0,8	180	200
≈0,87	0,8	260	300

C/Y	C'	C	Y
0,97	0,8	17000	17500
0,95	0,8	19000	20000
0,93	0,8	21000	22500

إذن ينطبق مع السلوك الاستهلاكي النفسي الكينزي لأن (c') ثابتة ويساوي 0,8 والدخل يزداد باستمرار في كل حالة مما أدى إلى انخفاض الميل المتوسط C/Y.

التمرين04:

لدراسة دالة الاستهلاك للقطاع الأسري لاقتصاد (ما)، نفترض أن فترة الدراسة تتكون من خمس سداسيات،ـ ونفترض أن هذا القطاع يستهلك خلال السداسي الأول 85% من دخله المتاح عندما يبلغ هذا الأخير 10000 م ون وأن ميله الحدى للإدخار يساوي 0,4، فإذا تطور الاستهلاك خلال السداسيات اللاحقة كمايلي:

9100م ون، 9700م ون، 10300 م ون، 10900 م ون.

والمطلوب منك:

1/ حساب مستويات الدخل اللازمة لمواكبة الارتفاع في مستويات الاستهلاك

2/ حساب الميل المتوسط للإدخار والميل المتوسط للاستهلاك وفقا لكل مستوى من مستويات الاستهلاك.

3/ هل ينسجم السولك الاستهلاكي لهذا القطاع مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي أم لا؟

ولماذا؟

4/ جد دالة الاستهلاك الكلية الكينزية للفترة القصيرة وتأكد من صحة الخواص التالية:

Ca>0 الاستهلاك المستقل أكبر من الصفر

0<c'<1 أي 0< الميل الحدي للاستهلاك <1

ب - PMc<Pmc أي الميل الحدي للاستهلاك أصغر من الميل المتوسط

5/ ما مدى صحة أو خطأ الخواص السابقة بالنسبة لـ Kuznets، Duesenbery ، Friedman في الفترة الطويلة.

6/ في دالة الاستهلاك عند Duesenbery (Ct=c'Yo + c'Yt)

أ فسر هذه الدالة

ب - عندما نقارن هذه الدالة بدالة الاستهلاك الكينزية ماذا نستنتج؟

الحل:

1/ حساب مستويات الدخل اللازمة لمواكبة الارتفاع في مستويات الاستهلاك

$Y1= 10000 \Rightarrow C1= 0,85\ (Y1)$

$C1= 0,85\ (10000) \Rightarrow C1= 8500$ م ون

$s= 0,4 \Rightarrow c'= 1-s' \Rightarrow c'= 1-0,4 \Rightarrow c'= 0,6$

$$c' = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \Rightarrow 0,6 = \frac{\Delta C}{\Delta Y} \Rightarrow \Delta Y = \frac{\Delta C}{0,6} \dots\dots (1)$$

$\Delta C= C2-C1 \Rightarrow \Delta C= 9100-8500 \Rightarrow \Delta C= 600$

$\Rightarrow \Delta Y= \frac{600}{0,6} \Rightarrow \Delta Y= 1000$

حيث يتم إضافة مقدار 600 لكل زيادة الاستهلاك خلال كل سداسي و1000 لكل فترة بالنسبة للدخل.

C	Y
8500	10000
9100	11000
9700	12000
10300	13000
10900	14000

2/ حساب الميل المتوسط للادخار والميل المتوسط للاستهلاك

C	YΔ	S=Ya-c	C'=$\frac{\Delta c}{\Delta Y}$	Pms= S/Y	Pmc=1-Pms
8500	10000	1500	0,6	0,15	0,85
9100	11000	1900	0,6	0,17	0,83
9700	12000	2300	0,6	0,19	0,81
10300	13000	2700	0,6	0,20	0,80

0,78	0,22	0,6	3100	14000	10900

2 - مدى انسجام ذلك مع القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي نعم ينسجم هذا السلوك مع السلوك الاستهلاكي الكينزي وذلك لأن الميل الحدى للاستهلاك ثابتا ويساوي $PMc=0,6$ والدخل يرتفع باستمرار من 10000 إلى 14000 مما أدى إلى انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك (Pmc) من $0,85$ إلى $0,78$.

3 - إيجاد دالة الاستهلاك الكلية الكينزية للفترة القصيرة

$C= ca+c'Y$

$C1= ca1+ c'Y1$

$8500= ca1+ 0,6\ (10000)$

$8500= ca1+ 6000$

$Ca1= 8500- 6000 \Rightarrow ca1= 2500$

$C2= ca2+ c'Y2$

$9100= ca2+ 0,6(11000)$

$9100= ca2+6600$

$Ca2= 2500$

وهكذا في كل الحالات نجد أن $ca=2500$ ثابت إذن فدالة الاستهلاك الكينزية للفترة القصيرة هي: $C= 2500+ 0,6Yd$

وهذا يحقق الخواص:

أ - $Ca>0$ خلال كل الفترة للاعتبارات المعروفة

- استعمال المدخرات من السنوات السابقة
- استعمال المخزونات السلعية السابقة
- اللجوء إلى الافتراض

ب - $1> c' >0$ أي $0 < \frac{\Delta C}{\Delta Y} < 1$ أي أن التغير في الاستهلاك أقل من التغير في الدخل $(\Delta C<\Delta Y)$ أي $(600<1000)$ (علاقة غير تناسبية)

ت - $PMc< Pmc$ أي الميل المتوسط في كل الحالات هو أكبر من الميل الحدي للاستهلاك حيث نلاحظ Pmc من $0,85$ إلى $0,78$ هو أكبر من PMc الذي يساوي $0,6$

4 - تبيان صحة أو خطأ الخواص السابقة بـ $Kuznets$، $Duesenbery$، $Friedman$

أ - الخاصة $ca>0$.

هذه الخاصية غير صحيحة تماما لأن $ca=0$ في الفترة الطويلة باعتبار أن:

- المدخرات تستنفذ
- المخزونات تستنفذ
- وللافتراض حدود

وهذا ما يجعل دالة الاستهلاك تنطلق من نقطة مركز الأحداثيات

ب - $0<c'<1$ هذه الخاصية صحيحة حيث أن $\Delta c<\Delta Y$ باعتبار أن المجتمع يميل للادخار لمواجهة الطوارئ.

ت - $PMc<Pmc$ غير صحيحة بل أن $PMc=Pmc$ لأن $ca=0$ وهذا يعني وجود تناسب بين الدخل والاستهلاك أي أن الأفراد يستهلكون نفس النسبة من دخولهم مهما تغير مستوى الدخل لأن المجتمع وصل إلى نقطة التشبع وبالتالي عدم الإلحاح في الطلب أو الاستهلاك.

5 - في دالة الاستهلاك *Duesenbery*، $Ct= c'Yo+ c'Yt$

أ - تفسير الدالة السابقة

هذه الدالة تعني أن الاستهلاك الحاضر ct يتأثر بالدخل الماضي الأكثر ارتفاعا وكذلك بالدخل الجاري النسبي أي موقع دخل الأسرة بالمقارنة مع بقية الأسر في المحيط المتواجدة فيه، حيث أن الأسر تحاول أن تحاكي بعضها في نموذج الاستهلاك.

ب - عندما نقارن هذه الدالة بدالة الاستهلاك الكينزية نلاحظ أن الحد $(C'Yo)$ يشبه الثابت (ca) في دالة الاستهلاك الكينزية ولكن في الحالة الثانية يكون (ca) غير ثابتا بل يتغير مع تغير الدخل عندما ينمو الدخل باستمرار في الاتجاه التصاعدي ولكن حينما يبدأ الدخل في الانخفاض فإن (ca) لا يتناقص وذلك لأن الأفراد سيحاولون الاحتفاظ بنفس مستواهم الاستهلاكي السابق حبا في عدم الانقاص من ذاتهم ولأنه ليس من السهل أن تتخلى السر على نمط استهلاكها بسهولة حتى لو أدى ذلك إلى استهلاك كل دخلها ومدخراتها بل وحتى لجوئها للافتراض (التقليد والمحاكاة) وبيانيا يوضح كمايلي:

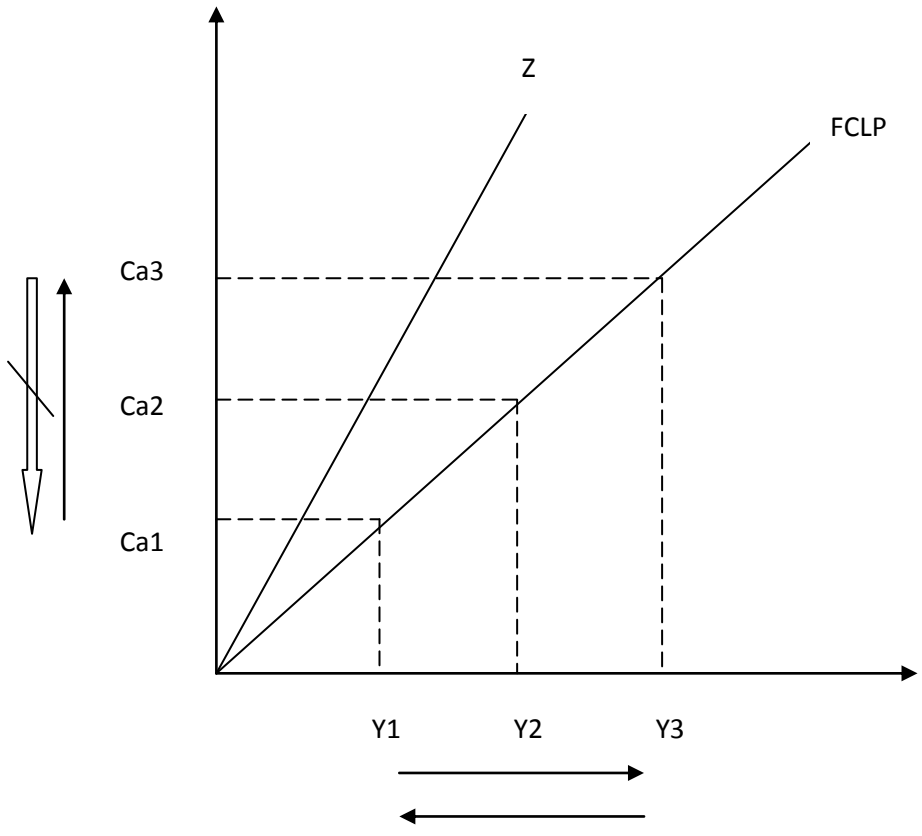

التمرين05:

إذا أعطيت لك البيانات التالية المتعلقة بالدخل والانفاق لاقتصاد إفتراضي لكل ثلاثة أشهر (ثلاثي) على إمتداد ثلاث سنوات.

السنوات / أرباع السنة	السنة الأولى		السنة الثانية		السنة الثالثة	
	Yd	C	Yd	C	Yd	C
الربع الأول	100	85	450	322,5	600	435
الربع الثاني	200	145	500	352,5	700	495
الربع الثالث	300	205	550	382,5	800	555
الربع الرابع	400	265	600	412,5	900	615

والمطلوب منك:

1. حدد دالة الاستهلاك الخاصة لكل سنة، هل ينطبق ذلك على خواص دالة الاستهلاك الكينزية في الفترة القصيرة؟ ولماذا؟
2. حدد دالة الاستهلاك للفترة الطويلة مبرهنا أن ca=0 من خلال معطيات التمرين
3. مثل هذه الدوال بيانيا في رسم بياني موحد

الحل:

1. تحديد دالة الاستهلاك الخاصة بكل سنة:

$C= ca+c'Yd$

- في هذه الحالة نحسب (c') للسنة الأولى:

$$C'=\frac{\Delta C}{\Delta Y}=\frac{C_2-C_1}{Y_2-Y_1}=\frac{145-85}{200-100}=\frac{60}{100}$$

$\Rightarrow c'= 0,6$

- نحسب (c') للسنة الثانية:

$$C'=\frac{\Delta C}{\Delta Y}=\frac{352,5-322,5}{550-500}=\frac{30}{50}$$

$\Rightarrow c' = 0,6$

نلاحظ باكمال حساب (c') لكل سنة أنها متساوية خلال كل الفترة ومنه فإن دالة الاستهلاك تكون:

$C= ca+ 0,6Yd$

- نبحث عن قيمة (ca) في كل فترة:

$C_1= 85, Yd1= 100$

بالتعويض في دالة السابقة تحصل على:

$85 = ca + 0{,}6(100) \Rightarrow ca = 25$

$\Rightarrow C_1 = 25 + 0{,}6\ Yd_1$

وهي دالة الاستهلاك للسنة الأولى

- دالة الاستهلاك للسنة الثانية:

بتطبيق نفس الطريقة السابقة وذلك بالبحث عن قيمة (ca_2) حيث$c' = 0{,}6$ ثابتة خلال السنوات الثلاث.

$C_2 = ca_2 + c'Yd_2$

$322{,}5 = ca_2 + 0{,}6\ (450)$

$\Rightarrow ca_2 = 52{,}5$

ومنه تكون دالة الاستهلاك للسنة الثانية هي:

$C_2 = 52{,}5 + 0{,}6Yd_2$

- دالة الاستهلاك للسنة الثالثة:

$C_3 = ca_3 + 0{,}6Yd_2$

$435 = ca_3 + 0{,}6(600)$

$\Rightarrow ca_3 = 75$

ومنه فإن دالة الاستهلاك للسنة الثالثة تكون:

$C_3 = 75 + 0{,}6Yd_3$

نلاحظ أن ذلك لا ينطبق على خواص دالة الاستهلاك الكينزية باعتبار أن (ca) يتغير من سنة إلى أخرى بل ينطبق على دوال كل من Kuznets وDuesenbery ... في الفترة الطويلة والذين يرجعون تغير (ca) للأسباب التالية:-

- التغير في أذواق المستهلكين
- إختلاف درجة الثقافة والتحضر للمجتمعات (نمط المعيشة)
- إختلاف (ca) حسب سكان الريف والمدينة
- التغير في التوزيع العمري للسكان ... الخ

كل هذه العوامل تجعل الحد الأدنى اللازم للمعيشة أو الحياة يختلف باختلاف العوامل السابقة ولهذا فإن أي تغير في (ca) سيجعل الاستهلاك © يتغير ومنه الدخل.

1 - تحديد دالة الاستهلاك للفترة الطويلة

- في هذه الحالة لابد أن نأخذ متوسط الدخل الخاص بكل سنة (لأنه يمثل الدخل المتساوي لكل 3 أشهر).
- وكذلك متوسط الانفاق الاستهلاكي لكل سنة
- متوسط دخل السنة الأولى والثانية والثالثة

$$Y_1 = \frac{100 + 200 + 300 + 400}{4} \Rightarrow Y_1 = 250 \text{ م ون}$$

$$Y_2 = \frac{450 + 500 + 550 + 600}{4} \Rightarrow Y_2 = 525 \text{ م ون}$$

$$Y_3 = \frac{600 + 700 + 800 + 900}{4} \Rightarrow Y_3 = 750 \text{ م ون}$$

متوسط إنفاق السنة الأولى والثانية والثالثة

$$C_1 = \frac{85 + 145 + 205 + 265}{4} = 175 \text{ م ون}$$

$$C_2 = \frac{322,5 + 352,5 + 382,5 + 412,5}{4} \Rightarrow C_2 = 367,5 \text{ م ون}$$

$\Rightarrow c'_2 = 367,5$ م ون

$$C_3 = \frac{435 + 495 + 555 + 615}{4} \Rightarrow C_3 = 525 \text{ م ون}$$

نضع المعلومات السابقة في جدول كما يلي:

البيانات / السنوات	متوسط الدخل Y	متوسط الاستهلاك C	$\frac{\Delta C}{\Delta Y}$
السنة الأولى	*250*	*175*	
السنة الثانية	*525*	*367,5*	$\frac{367,5 - 175}{525 - 250} = 0,7$
السنة الثالثة	*750*	*525*	$\frac{525 - 367,5}{750 - 525} = 0,7$

نلاحظ بأن الميل الحدي للاستهلاك ثابت ويساوي *0,7* وهذا يعني أن دالة الاستهلاك خطية وتكون من الشكل:

C= ca+ c'yd

ولنعوض في الدالة السابقة في المستوى الأول لإيجاد قيمة *(ca)* كما يلي:حيث: $C_1 = ca + 0,75Yd1$

$C_1 = 175, Y1 = 250$

$\Rightarrow 175 = ca + 0,7(250)$

$\Rightarrow ca = 0$

ومنه فإن دالة الاستهلاك في الفترة الطويلة تكون $C = 0,7Yd$

2 - الرسم البياني للدوال السابقة بيانيا:

دالة الاستهلاك للفترة الطويلة

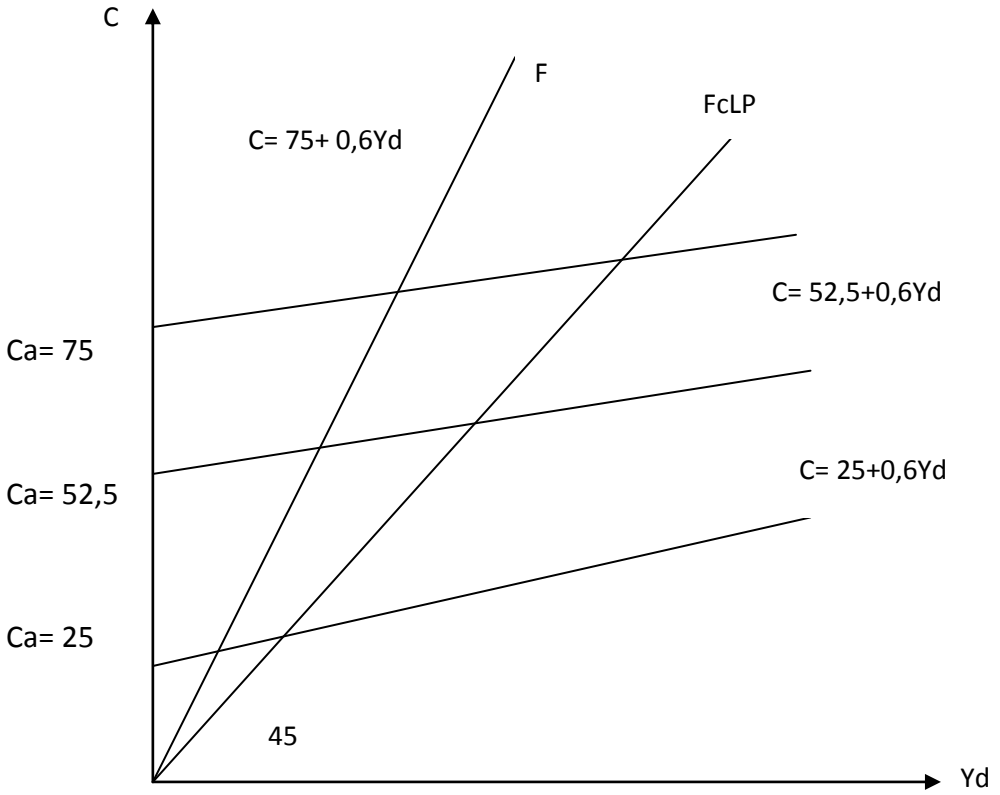

التمرين*06*.

يتميز اقتصاد (ما) في المدى الطويل بدخل جاري (*Yt*) قدره (420 م ون) إعتمادا على نظرية الدخل الدائم لـ *Friedmen* في حالتين *(A)* ثم *(B)* يبلغ فيها الميل المتوسط للاستهلاك على التوالي *0,85714* و*0,94285*.

1/ جد ثم أرسم دالة الاستهلاك إذا علمت بأن العنصر الطارئ أو العابر من الدخل (م ون *YTR=20*) في حالة *(A)* ويضاف في حالة *(B)* ثم قارن بين الميل المتوسط والحدى للاستهلاك في الفترة الطويلة *(c'tL)*.

2/ لو إعتمدنا على نظرية الدخل النسبي عند *Duesenbery* مرتكزين على دخل سابق (ماضي) أقصى بلغ (300 م ون) يساوي فيه الاستهلاك في المديين القصير *(Ctc)* والطويل *(CtL)*.

أحسب مقدار الاستهلاك الكلي عندما ينخفض هذا الدخل بمقدار النصف إذا علمت أن نسبة الاستهلاك عند دخل إضافي (في المدى القصير) تقدر بـ 80*%* عين هذا السلوك الاستهلاكي الجديد في نفس البيان السابق.

3/ إنطلاقا من السلوك الاستهلاكي في المدى القصير هل ينسجم القانون النفسي الاستهلاكي الكينزي مع السلسلة الاحصائية السداسية التي يبلغ فيها دخل السداسي الأول 100 م ون ويزداد بـ 50*%* في كل سداسي خلال 5 سداسيات؟ علل إجابتك؟

ملاحظات (1) قرب الأرقام بالزيادة في السؤال الأول

(2) اعتبر الوحدة في البيانات هي 100

الحل:

1/ يجب أن نفهم بأنه بالنسبة إلى *Friedman* في المدى الطويل ينسب الاستهلاك إلى الدخل الدائم *(Yp)* وليس إلى الدخل الجاري *(Yt)*.

الحالة (A)	الحالة (B)
حسب المعطيات $\frac{C(A)}{Yt} = \frac{C(A)}{420} = 0{,}85714$ $\Rightarrow C_A = 420(0{,}85714) = 360$ م ن وبما أنه عند *Friedman* الميل المتوسط للاستهلاك $\frac{C(A)}{YP} = \frac{360}{Yt - YtR} = \frac{360}{420 - 20}$ حيث $Yt = 420$ و $YTR = 20$ $\frac{C(A)}{YP} = \frac{360}{400} \Rightarrow \frac{C(A)}{YP} = Pmcp = c'tL = 0{,}9$ البحث عن الميل الحدي باعتبار أن: $\Rightarrow C = c'YP$ حيث $Ca = 0$ أي بالقسمة على إ؛ $\frac{C}{YP} = c'$ $\frac{\Delta c}{\Delta y} = \frac{c2 - c1}{Y2 - Y1} = \frac{396 - 350}{440 - 400} = \frac{36}{40} = 0{,}9$ أو	حسب المعطيات $\frac{C(B)}{Yt} = \frac{C(B)}{420} = 0{,}94285$ $\Rightarrow c(B) = 420(0{,}94285)$ $C(B) = 396$ م ون وبما أنه عند *Friedman* الميل المتوسط يكون بالنسبة لـ *Yp* وليس *Yt* $\frac{C}{YP} = \frac{396}{Yt - YTR} = \frac{396}{420 + (20)}$ $\frac{C}{Yp} = \frac{396}{440} \rightarrow \frac{C}{YP} = 0{,}9$ $\Rightarrow Pmcp = PMcp = 0{,}9$

=100

$\Rightarrow C=90$

YP= 200

$\Rightarrow C= 180$

YP= 300

$\Rightarrow C= 270$

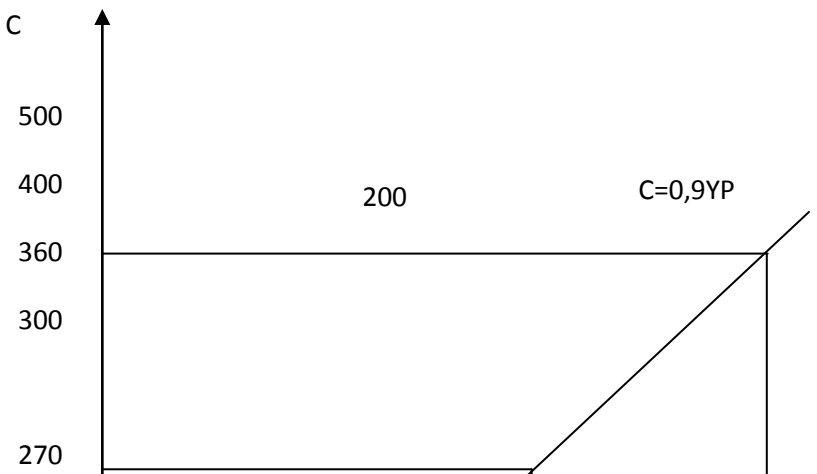

أما الميل الحدي للاستهلاك فهو:

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C_2 - C_1}{Yp_2 - Yp_1} = \frac{396 - 360}{440 - 400} = \frac{36}{40}$$

$$\frac{\Delta C}{\Delta Y} = c'tL = PMcp = 0,9$$

2/ عند الاعتماد على نظرية الدخل النسبي لـ *Duesenbery* في حالة أكبر دخل تم التوصل إليه في الماضي $Y_0 = 300$ يتساوى فيه الاستهلاك في المديين القصير والطويل أي $CtL = Ctc$

حساب الاستهلاك عند انخفاض الدخل إلى النصف أي:

$$Y_{01} = \frac{300}{2} \Rightarrow Y_{01} = 150$$

إذا كان الدخل الماضي الأكبر هو 300 م ون ثم انخفض إلى 150 م ون فهذا لا يعني أن الاستهلاك يتناقص عند *Duesenbry* بل أن المستهلك سيحافظ على مستوى استهلاكه السابق متأثرا بالمحيط الذي يعيش فيه حبا في عدم التقليل من قيمته الاجتماعية (المحاكاة)

وهذا في المدى الطويل، ولذا فلا نعوض في الدالة طويل المدى بل في الدالة قصيرة المدى والتي يجب حسابها.

- الدالة قصيرة المدى $Ctc = ca + c'Yd$

$$Ctc = ca + 0,8Yd$$

بما أن الاستهلاك في المدين القصير والطويل متساويين فرضا إذن دالة الاستهلاك المدى الطويل $CtL = 0,9Yd$ في المدى الطويل م ون $CtL = 0,9(300) \rightarrow CtL = 270$

بما أنه فرضنا: CtL= Ctc

Ca+ c'Yd= c'Yd

Ca+ 0,8(300)= 0,9(300)

Ca+ 240= 270 → ca= 270-240

⇒ ca= 30 م ون

- فدالة الاستهلاك في المدى القصير تكون:

Ctc= 30+ 0,8 Yd

حيث: Ctc= 30+ 0,8(300)= 270

وهي نفس قيمة CtL= 270 في المدى الطويل

- عند مستوى الدخل الجديد بعد انخفاضه إلى النصف أي Yd= 150

فإن الاستهلاك في الفترة القصيرة سينقص أيضا

Ct= 30+ 0,8(150) ⇒ C= 30+120

Ct= 150 في المدى القصير م ون

- وبيانيا يمكن توضيح ذلك كما يلي:

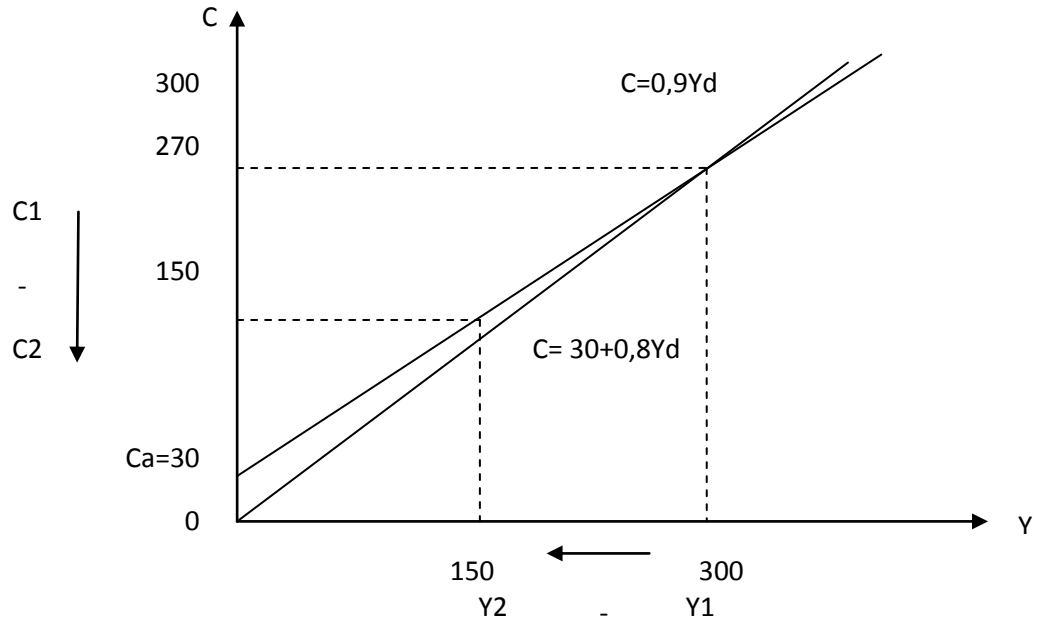

حيث نلاحظ أنه في الفترة الطويلة عندما انخفض الدخل من 300 إلى 150 أي النصف فلم ينخفض الاستهلاك إلا بمقدار قليل.

3/ حتى نحكم على مدى انسجام أو عدم انسجام السلسلة الاحصائية مع السلوك الاستهلاكي الكينزي لابد من حساب الميل المتوسط للاستهلاك ولهذا لابد أن نحسب: Y2, Y1 … Y5 و C2, C1 …. C5.

- بما أن دخل السداسي الأول م ون Y1=100 ويزداد بـ 50 في كل سداسي، وبعدها يمكن حساب الاستهلاك لكل سداسي من خلال العلاقة c= 30+ 0,8Yd

Y	C	C/Y	$\frac{\Delta C}{\Delta Y}$
Y1= 100	C1= 110	1,1	0,8
Y2= 150	C2= 150	1	0,8
Y3= 200	C3= 190	0,95	0,8
Y4= 250	C4= 230	0,92	0,8
Y5= 300	C5= 270	0,9	0,8

C1= 30+ 0,8(100)= 110

C2= 30+ 0,8(150)= 150

C3= 30+ 0,8(200)= 190

وهكذا نلاحظ أن الميل الحدى للاستهلاك والدخل يزداد من 100 إلى 300 مما أدى إلى أن الميل المتوسط يتناقص من 1,1 إلى 0,9 وهذا ينطبق تماما على السلوك الاستهلاكي الكينزي فهذه السلسلة تنسجم مع القانون النفسي الكينزي للاستهلاك.